دراســة عن :

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة . .

واقـع وتحــديات

(دراسة تحليلية لواقع وظروف حياة اللاجئين في قطاع غزة حتى يناير ٢٠١٢م)

إعــداد

عـلاء محمد أبو ديـة

باحث وماجستير في شئون وأوضاع

اللاجئين الفلسطينيين

٢٠١٢

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة .. واقع وتحـديات

إعـداد

عـلاء محمد أبو ديـة زقوت

تعريـــف موضـــوع الدراســـة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة ، مسايرة اتجاهات التغيير في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، مرورا بالحرب الإسرائيلية على غزة حتى يناير ٢٠١٢ كونهم يمثلون جزءًا هاماً من الشعب الفلسطيني وشهدوا مأساته نتيجة طردهم من وطنهم ، و تعتمد هذه الدراسة على آخر الإحصائيات لعام ٢٠١١م – والخاصة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة– داخل وخارج المخيمات من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، لتوضيح مراحل التطور والانحسار، والعوامل المؤثرة على أوضاعهم ، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية والوطنية في تنمية وتحسين أوضاعهم مع إلقاء الضوء على أوضاعهم داخل المخيمات المتداعية للإفصاح عن واقعهم وخاصة بعد الحرب والحصار والذي لا زال مستمر أثرا وواقعاً.

أهمية الدراســـة :

قد تسهم هذه الدراسة وغيرها في لفت الانتباه لواقع اللاجئين والتعبير عن معاناتهم سواء محليًا أو دوليًا و في إبقاء قضية اللاجئين في حيز الضوء حتى لا تنسى لأن معاناة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ لا تزال مستمرة.

– قد تسهم الدراسة في تسليط الضوء علي معاناة اللاجئين في قطاع غزة في ظل الحصار و عظم المشكلة، بغية إيجاد الحلول المناسبة لتحسين أوضاعهم سواء من المجتمع الدولي أو العربي.

– المأمـول من الدراســة:

من المتوقع أن تكشف الدراسة عن الظروف والعوامل التي تركت آثاراً على اللاجئ الفلسطيني سيما في قطاع غزة متمثلة في الآثار المتراكمة للحرب الصهيونية على غزة وكذلك الانقسام الفلسطيني وأضراره النفسية والاجتماعية وسنوات الحصار وغيرها ... .

منهج الدراســة :

اعتمد الباحث علي المنهج التحليلي ليتمكن من تفسير و تحليل الأسباب والنتائج الإحصائية والمعطيات لفترة الدراسة والمعتمدة على نتائج المسوح الميدانية، بالإضافة إلى النتائج الأولية للتعداد السكاني العام ، بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية لوكالة الغوث الدولية بشأن الوضع الصحي والتعليمي والاقتصادي وما يتصل بمجال الخدمات المتنوعة هذا بالإضافة للمنهج المقارن لتقييم واقع اللاجئين بين واقع اللاجئين ما قبل الحصار وما وصل إليه حالهم حتي مطلع عام ٢٠١٢م ، ولا يمكن الاستغناء عن المنهج التأصيلي التاريخي لإعداد الدراسة ، وذلك لعرض موضوع الدراسة حسب أحداثه المثبتة ضمن التسلسل الزمني والتاريخي .

– محــاور الدراســة

اولاً : المحور : الاجتماعي الواقع الديمجرافي (السكاني والسكني)

ويشمل هذا المحور توصيف لمخيمات قطاع غزة وأعداد اللاجئين داخل وخارج المخيمات مع توضيح آخر مستجدات الواقع السكني والسكاني ومشاريع الإسكان ، والكثافة السكانية ، والنمو السكاني .

ثانيــاً : المحـور : الاقتصادي والمعيشي :

ويمثل هذا المحور أهم المحاور لأنه يشكل سلسلة القيود اقتصادية غير المسبوقة من قبل الاحتلال وذلك خلال فرض الحصار المطبق علي قطاع غزة ، مما كان له اكبر الأثر علي زيادة الضيق المعيشي والاقتصادي والانهيارات لكل مقومات الاقتصاد الفلسطيني الصناعي –التجاري – الزراعي ، والآثار المتراكمة علي المستوي المعيشي للاجئ الفلسطيني ومن حيث معدلات الفقر والبطالة .

ثالثــاً : المحور: الصحي والصحـة العامــة

يتطرق هذا المحور لبحث وإيضاح الظروف الصحية للاجئين من عدة ركائز وهي :

١- الصحة العامة : وهي بمثابة مجمل ما تأثر به اللاجئون ، وعدد الشهداء والمرضي وبالإضافة إلي الأمراض الأكثر انتشاراً في قطاع غزة أثر الحصار علي طبيعة الرعاية الصحية المقدمة للاجئين سواء من الأونروا أو الحكومية أو الخاصة.

٢- الصحة البيئية : ويهتم هذا المحور بطبيعة الواقع البيئي المحيط بحياة اللاجئين وخاصة في المخيمات واستعراض لأهم المخاطر البيئية المترتبة عن الحرب الأخيرة ومرورًا بسنوات الحصار وانتهاء بالمخاطر التي لا تزال تهدد حياة ومعيشة اللاجئين في القطاع .

٣- الصحة الغذائية : ويهتم هذا المحور أيضا بالصحة الغذائية ، مع الإشارة إلي مصادر توفير الغذاء وأهمها" الأنفاق" بالإضافة إلي الموضوع الأهم وهو الأمن الغذائي .

٤- الصحة النفسية : ويمثل هذا المحور التأثيرات العميقة على الصحة النفسية للاجئين علي جميع المستويات وبالتحديد الشريحة الأكثر تأثراً من مجريات الأحداث والواقع المعيشي وهم الأطفال ، مع الإشارة إلي الواقع النفسي العام .

رابعـاً : المحـور التعليـمي

١- المؤسسات التعليمية : الجهات المشرفة علي تعليم اللاجئين – الغوثية والحكومية والأهلية واستعراض آخر الإحصائيات الخاصة بعدد المؤسسات وعدد الطلاب والشعب .

٢- العوامل المؤثرة على تطور تعليم اللاجئين : ويمثل الوقوف علي أهم العوامل والأسباب المؤثرة علي تطوير التعليم من الناحية الكمية والنوعية والمهنية .

أهـم النتائـج والتوصيـات : وسوف تشتمل الدراسة علي أهم النتائج والتوصيات التي ستتوصل لها الدراسة للوقوف علي الأسباب والمؤثرات وعوامل الإخفاق والارتقاء بواقع اللاجئين بالإضافة إلي الجهات المتسببة سلباً في واقعهم .

الباحث

ملاحظة هامة :

الدراسة موثقة حسب معايير البحث العلمي لدي الباحث ضمن دائرة البحث العلمي ودائرة الدراسات والمعلومات الفلسطينية : أيار/ ٢٠١٢

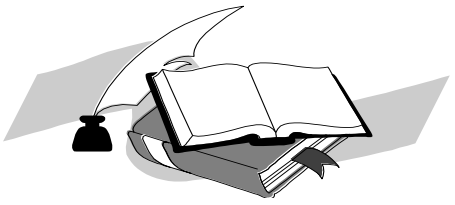

مقدمـــــة الدراســـة :

عند الحديث عن سكان قطاع غزة يفترض أن نشير أن الأغلبية العظمي من السكان هم من اللاجئين لأنهم يشكلون ثلث السكان ، وهذا ما يدفعنا للقول أن أمر استمرار الحصار والحرب الأخيرة، هو موجه ضد اللاجئين وأن هذه الممارسات تضاف إلي سلسلة الجرائم الموجهة ضد اللاجئين وقضيتهم في موقع لجوئهم لقطاع غزة في الوقت الذي يواجهون فيه أصعب الظروف التي مرت عليهم وعلى القضية الفلسطينية برمتها، من حيث الحصار والإغلاق والقتل والتشريد والتجويع .

فمن الواضح أن واقع اللاجئين يسير ضمن منحدر منظم ومدروس من قبل المخططين له والراعين لهذا الانحدار حتى وصل اللاجئ إلي واقع مزري بمعني الكلمة بحيث أنه لم ينل حق العودة ولا حتى الحماية وقلصت الإغاثة إلي أكبر درجة ممكنة .

الأمر الذي ينذر بكارثة محققة تضاف إلى الكوارث الكثيرة التي ألمت باللاجئين الفلسطينيين، وهذا مما يدفعنا دوما كباحثين لطرق هذا الموضوع وبقوة حتى تبقي قضية اللاجئين في حيز الضوء وحتى لا تنسي قضيتهم وظروف معيشتهم القاسية بين طيات الأحداث والأخبار المتزاحمة والمتراكمة لأن قضيتهم تمثل لب القضية الفلسطينية فمن المفترض أن تبقي قضيتهم عنوان سابق لكل العناوين حتى ينالوا حق العودة بإذن الله .

فما شهده اللاجئ الفلسطيني في قطاع غزة منذ أن هجر من وطنه وأرضه قبل أربعة وستين عاما للنكبة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدون بمئات الدراسات ، لان معاناته مستديمة لمجرد بقائه وصموده في الجزء المتبقي له من الوطن .

ولا يمل ولا يكل الاحتلال من جهد في محاولة اقتلاعه لدفعه خارج الوطن للإبقاء علي يهودية الدولة واستحلال كامل الأرض الفلسطينية ، ودفع اللاجئين للهجرة للبحث عن الأمن أو سبل الرزق أو الحياة ضمن ظروف طبيعية كبقية شعوب الأرض ، فمارس الاحتلال خلال تاريخ مستمر جميع الوسائل من قتل وتدمير وحرب استهدفت الشجر والحجر والبشر ، مع استمرار للحصار والتضييق المعيشي حتي أصبح الجميع في قطاع غزة يتساءلون إلي متى سوف يستمر هذا الحصار؟؟ فكل مناحي الحياة مهددة بالانهيار وأصبحنا نحتاج لسنوات عديدة للنهوض مره أخرى و معالجة تداعيات الحصار الاقتصادية والاجتماعية والصحية و النفسية ، كل ذلك تواكب مع ظروف عربية ومحلية زادت من تفاقم الواقع سوءً ، فالانشغال العربي بالقضايا الداخلية وحالة الانقسام الفلسطيني ، وغياب المشاريع الاعمارية و

التنموية والداعمة ، خلفت بالمجمل آثار في غاية الصعوبة علي واقع ومستقبل اللاجئ الفلسطيني في قطاع غزة ، فترتب عليها ازدياد مستوي الفقر والبطالة واتسعت شريحة أسر الفقر المدقع، فبدت عجلة التاريخ تعود بهم للخلف لتدفعهم للهرولة وراء المساعدات الإنسانية الغوثية وأصبح كل همهم كيفية توفير قوت أطفالهم ويومهم ، دون أدني تفكير بالمستقبل .

ويمكن تقييم واقع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال عدة محاور رئيسية تمثل مقياس لظروف معيشتهم وفي ضوء طبيعة الخدمات المقدمة لهم ومدي كفايتها قياسا باحتياجاتهم المعيشية والتطورات المرتبطة بواقعهم .

أولا : الواقـــع

الاجتمـاعي و الديمجرافي (السكاني والسكني)

تعتبر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على تطور المجتمعات ورقيها، وذلك من خلال توفير أفضل الخدمات للمواطنين، والتي ربما تكون في كثير من الأحيان مدعاة للتباهي والنجاح لبعض القيادات الحاكمة في معظم البلدان. ولكن الأمر مختلف بالنسبة لواقع الفلسطيني بقطاع غزة، بحيث إرتبط النجاح والتباهي للقيادات الإسرائيلية الحاكمة، بمدى تدميرها للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ،مع الاستبقاء لأدنى مستويات الحياة المعيشية.

لذلك كانت لتلك السياسات المتراكمة خلال سنوات الاحتلال و حتي بعد الانسحاب من قطاع غزة ، الأثر المباشر على إيجاد تغيرات ديمجرافية واقتصادية وسياسية شكلت في مجملها الخصائص العامة للسكان في قطاع غزة، وخاصة اللاجئين منهم والذين توزعوا في جميع أنحاء القطاع، فمنهم من أقام داخل المخيمات الثمانية، وهناك أعداد أخرى تعيش في المدن والقرى وفي مشاريع الإسكان التي أنشئت من قبل الاحتلال، ومنهم من التحق بالسكن بالمشاريع الإسكانية التي أنشئت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية والتي بادرت بإنشاء العديد من مشاريع الإسكان بدعم وتبرع عربي ودولي لحل مشكلة الضائقة السكنية والتي يعاني منها مجمل سكان القطاع . فقطاع غزة، هو شريط بري ضيق على شاطئ البحر المتوسط، يحتضن أكثر من ١،٥ مليون شخص. وتغطي غزة مساحة من الأرض تبلغ ٣٦٠ كيلومتر مربع فقط وهي تعتبر واحدة من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم.

أولا : الواقع السكاني للاجئين

بلغ تعداد اللاجئين في القطاع حتي كانون أول ٢٠١٢م ما تعداده 1,217,519 أي ثلاثة أرباع سكان القطاع ، وبلغت معدل الزيادة السنوية ٤,٢% وهي أعلي نسبة زيادة سكانية بين أوساط اللاجئين في مواقع شتاتهم ، وبذلك يشكل لاجئين القطاع 23.7 % من إجمالي عدد اللاجئين بمواقع الشتات حتي بداية عام ٢٠١٢ ، علما أن 526,891 لاجئ لازالوا قاطنين في المخيمات الثمانية و يشكلون ما نسبته ٤٣% من إجمالي لاجئي القطاع و تعتبر أوضاع سكان المخيمات هي الأسوأ حالاً بين فلسطيني الضفة والقطاع ربما لأن معظم هذه المخيمات، أُنشئت بصفة مؤقتة و تدهورت أحوالها عبر الزمن، ومعظمها تعاني من نقص الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من الأونروا، خاصة في ضوء الزيادة السكانية المطردة كما أسلفنا، وفيما يلي استعراض لأعداد اللاجئين القاطنين خارج المخيمات الثمانية وداخلها على الامتداد الجغرافي لقطاع غزة، ونسبة الكثافة السكانية داخل المخيمات وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (١)

توزيع أعداد اللاجئين داخل المخيمات وخارجها في قطاع غزة حتي ابريل ٢٠١١م

المنطقة	المخيمات	داخل المخيم	خارج المخيم	المجموع	مساحة المخيم بالدونم	نسبة الكثافة داخل المخيمات
جباليا	جباليا	110,147	107,903	218,050	١٤٤٨	٧٦
الرمال	الشاطئ	88,445	112,961	201,406	٧٤٧	١١٨
الزيتون	----	-	156,179	156,179	_____	____
النصيرات	النصيرات	67,638	36,988	139,334	٥٨٩	١١٥
	البريج	34,708			٤٧٨	٧٢
دير البلح	دير البلح	21,470	52,761	100,302	١٣٢	١٦٢
	المغازي	26,071			٥٤٨	٤٧
خانيونس	خانيونس	72,577	135,372	207,949	٥٦٤	١٢٩
رفح	رفح	105,835	88,464	194,299	١٣٦٤	٧٧
المجموع	مخيمات عدد٨	526,891	690,628	1,217,519	٥٨٧٠	٩٠

يمكن الاستدلال من خلال الجدول رقم (١) العديد من المحاور والمعطيات :

أ – توصيف المخيمات :

– **مخيم جباليا** : هو أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية في قطاع غزة، والذي يقع إلى الشمال من غزة بالقرب من قرية تحمل ذات الإسم، كما أن حوالي 110,147 لاجئ مسجل يعيشون في المخيم الذي يغطي مساحة من الأرض تبلغ فقط ١،٤ كيلومتر مربع. ، وبذلك فهو مكتظ بالسكان بدرجة كبيرة، وهذا يعد أحد أهم الهموم الرئيسة للقاطنين فيه. وتأثر المخيم بشكل كبير بسبب الحصار المفروض على غزة من حيث الحظر المفروض على مواد البناء والتي تسببت في نقص المساكن.

– **مخيم رفح** : وهو ثاني أكبر مخيم ويقع إلى الجنوب من غزة بالقرب من الحدود المصرية ، وقد تأسس المخيم عام ١٩٤٩، وفي ذلك الوقت كان المخيم واحداً من أكثر المخيمات اكتظاظاً بالسكان من بين المخيمات الثمانية في قطاع غزة.ومع مرور السنين، انتقل الآلاف من اللاجئين من المخيم إلى المشروع الإسكاني القريب في تل السلطان، الأمر الذي جعل المخيم لا يكاد يمكن تمييزه عن المدينة المحاذية له. وكان المخيم في الأصل ملاذا لما مجموعه ٤١،٠٠٠ لاجئ فروا من الأعمال العدائية لحرب عام ١٩٤٨، وهو اليوم مسكناً لحوالي 105,835لاجئ. وتعد الكثافة السكانية العالية مشكلة رئيسية حيث يعيش اللاجئون في مساكن مكتظة في شوارع ضيقة للغاية.

– **مخيم الشاطئ** : وهو المخيم الثالث والأهم من حيث الكثافة السكانية ويعرف مخيم الشاطئ أيضا باسم "الشاطئ". ويقع المخيم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في مدينة غزة وإلى الشمال من رصيف الميناء في غزة. وفي البداية، استضاف مخيم الشاطئ ٢٣،٠٠٠ لاجئ من الذين فروا من اللد ويافا وبئر السبع والمناطق الأخرى في فلسطين. والمخيم اليوم يعد مسكناً لأكثر من 88,445 لاجئ يسكنون جميعهم في بقعة لا تزيد مساحتها عن ٠،٥٢ كيلو متر مربع فقط وتمتاز الشوارع والأزقة في المخيم بأنها ضيقة للغاية في أغلب الأحيان، وتعتبر المنطقة من بين أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم.

– **المخيمات الوسطي** : وهي المتبقية والواقعة في وسط القطاع هي (دير البلح – المغازي – البريج – النصيرات) فهي مخيمات صغيرة الحجم إلي حد ما من حيث المساحة – ويعتبر مخيم دير البلح من اصغر مخيمات القطاع – ولكنها أيضا ذات كثافة عالية جدا

وتعاني كبقية المخيمات من الأزمة السكانية المتفاقمة وتحتوي المخيمات الوسطي في مجملها علي ١٤٩٨٨٧ لاجئ .

ب – خارج المخيمات :

يتضح من خلال الجدول رقم (١) أن عدد اللاجئين خارج المخيمات لعام ٢٠١١ قد بلغ 690,628 وهي أعلي بقليل من نسبة السكان اللاجئين داخل المخيمات أي ٥٦,٨% من مجمل السكان اللاجئين بالقطاع ، فيما بلغت النسبة ٥٣,٢% لعام ٢٠١٠م وتعتبر هذه الزيادة في النسبة مؤشر طبيعي للزيادة السكانية مع الارتباط المباشر بالضائقة السكنية بالمخيمات مما نتج عنها خروج ٣,٦% ما بين الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠من اللاجئين للالتحاق إما بمشاريع الإسكان أو الأحياء المحيطة بالمخيمات ، ويلاحظ أيضا أن 107,903 اللاجئين خارج المخيمات ضمن منطقة بلدة جباليا وشمال قطاع غزة وبيت لاهيا ومشروع الشيخ زايد ، فيما توزعت أعداد أخري بلغت ٢٦٩١٤٠ في وسط وشرق قطاع غزة ضمن منطقة الرمال والزيتون وضمن حي الشيخ رضوان وهو احد الأحياء السكنية التي أنشئت ضمن مشاريع الإسكان ،أما في وسط قطاع غزة فقد بلغ عدد اللاجئين خارج المخيمات ٨٩٧٤٩ وقد توزعوا ما بين مشاريع الإسكان الجديدة والنصيرات ودير البلح ، فيما بلغ تعداد اللاجئين القاطنين في جنوب قطاع غزة ٢٢٣٨٣٦ لاجئ وذلك ضمن منطقة خانيونس ورفح وضمن مشاريع الإسكان التي أنشئت مؤخراً من قبل السلطة الفلسطينية وضمن مشاريع الإسكان العربية والدولية .

ج – الكثافة السكانية :

ازدادت الكثافة السكانية في كل مخيمات قطاع غزة بمقارنة سنة الإنشاء لكل مخيم مع سنة ٢٠١١م ، ولعل السبب المباشر والواضح للارتفاع هو زيادة السكان فوق مساحة محددة جداً ومخصصة لتلك المخيمات، فهناك زيادة كبيرة في السكان وثبات في المساحة أدى إلى حدوث تلك الكثافة العالية حسب الشكل التالي :

شكل رقم (١)

توضيح تدريجي لمستوي الكثافة السكانية في مخيمات قطاع غزة .

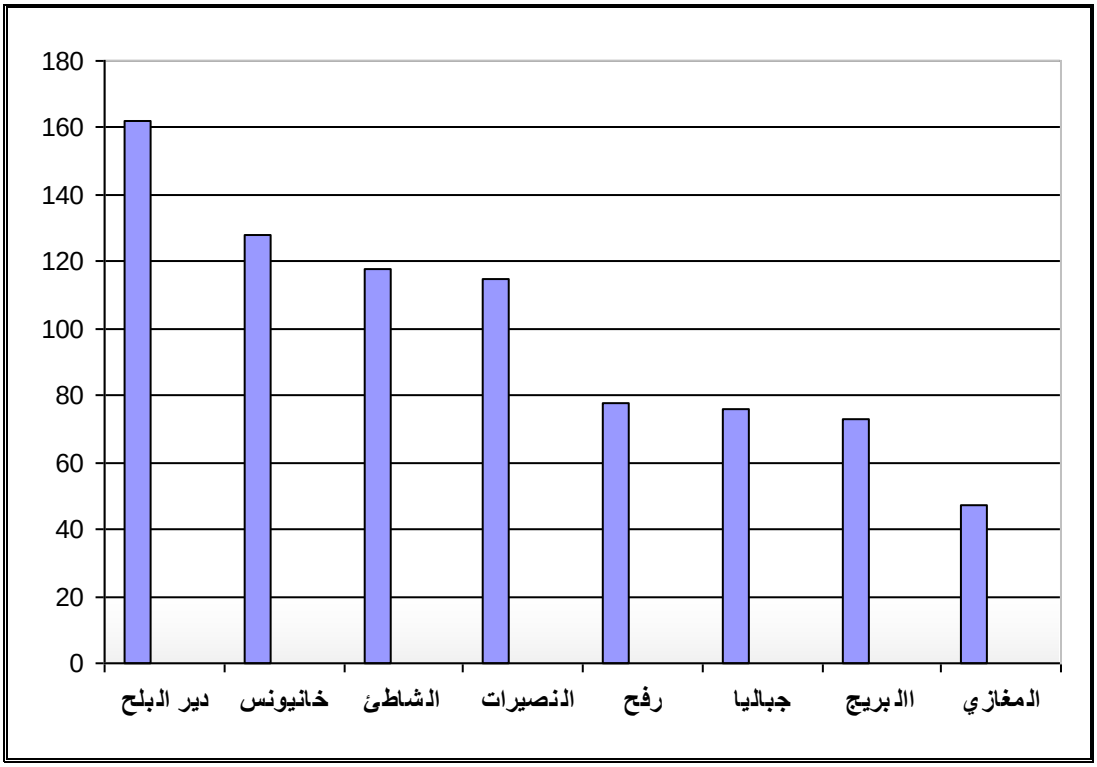

يمكن تقسيم الكثافة السكانية في مخيمات قطاع غزة وحسب بيانات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) إلي أربع درجات :

١- مخيمات تتراوح الكثافة السكانية فيها أكثر من ١٦٠ نسمة/الدونم ، ويمثل هذا النوع من الكثافة مخيم واحد في قطاع غزة وهو (دير البلح) وهي أكبر مخيمات القطاع من حيث الكثافة السكانية، ويرجع السبب في ذلك إلي تراجع ونقصان مساحته حتي عام ٢٠١١م.

٢- مخيمات تتراوح الكثافة السكانية فيها من ١١٥- ١٣٠ نسمة/الدونم ويمثل هذا النوع من الكثافة كل من مخيمات (الشاطئ - النصيرات – خان يونس).

٣- مخيمات تتراوح الكثافة السكانية فيها من ٧٠-٧٧ نسمة/الدونم ويمثل هذا النوع من الكثافة كل من مخيمات (جباليا – البريج – رفح).

٤- مخيمات تتراوح الكثافة السكانية فيها اقل من ٤٥ نسمة/الدونم ويمثل هذا النوع من الكثافة مخيم واحد هو (المغازي) وهو أقل المخيمات في قطاع غزة من حيث الكثافة السكانية ، وذلك بسبب زيادة مساحته وقلة عدد سكانه مقارنة بباقي مخيمات القطاع

وبالمجمل يمكن اعتبار أن متوسط الكثافة لجميع المخيمات بلغت ٩٠ نسمة / للدونم قياساً بعدد اللاجئين داخل المخيمات والمساحة الكلية القائمة عليها حتي منتصف عام ٢٠١١ .
وضمن نفس السياق فقد أشارت معطيات مركز الإحصاء الفلسطيني أن الكثافة السكانية في قطاع غزة بلغت ذروتها مع نهاية عام ٢٠١١ لتصل 4,429 فرد/كم ، وتعد هذه الكثافة غاية في الخطورة ومنافية للظروف والمقاييس الدولية

ثانيا : الواقع السكني ومشاريع الإسكان

منذ أن أنشأت تلك المخيمات عام ١٩٤٨م في أعقاب الهجرة ولم يجر عليها أي هيكلة أو تخطيط ديمجرافي وسكني لا من قبل وكالة الغوث ولا علي المستوي الحكومي كي يتناسب مع ظروف الزيادة السكانية المتراكمة ومع محدودية المساحة لتلك المخيمات فنجد أن اللاجئين يعانون ظروف معيشتها القاسية ومساكنها المكتظة والمنافية للظروف والمقاييس الصحية المناسبة فأصبحت تشكل كتلة بشرية وسكنية تفتقر لسبل المعيشة الصحية من حيث التهوية والمنافع العامة والشوارع الضيقة ومياه المجارير التي تعم الشوارع وخاصة مع فصل الشتاء والأسواق المختلطة والملتصقة بالمساكن وانعدام أماكن اللعب للأطفال والأرصفة الضيقة والتي تشكل في مجملها مخاطر حقيقة علي المستوي الصحي والنفسي للسكان اللاجئين .

ومما لا شك فيه أن الواقع السكني ظل يراوح مكانه مطابقاً للسنوات السابقة والتي أعقبت الحرب الأخيرة والتي نفذها الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ٢٧ كانون الأول ديسمبر٢٠٠٨م وحتي ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩والتي أدت إلي تدمير و إتلاف ما يقرب من ٦٠،٠٠٠ مسكن مع تعثر خطط الاعمار بسبب الحصار المستمر والقيود المفروضة علي إدخال مواد البناء لإصلاح البنية التحتية والمؤسسات ، هذا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المساكن الأخرى التي تنتظر إجراء الإصلاحات ، مما يجبر الآلاف من الأسر المهجرة على العيش في أوضاع غير مستقرة والاعتماد على المعونات الإنسانية

ونتيجة لهذا الدمار الذي أصاب مئات المنازل والوحدات السكنية والمنشآت العمرانية في الفترة ما بين أعوام (٢٠٠٠م – ٢٠١١م) ، بدأت الأونروا بإعادة بناء وترميم المساكن والمباني التي هدمتها سلطات الاحتلال في قطاع غزة ومخيماته في المواقع السكنية نفسها ولكن بشرط أن تكون غير معرضة لخطر التدمير أو التجريف مرة أخري من قبل جيش

الاحتلال الإسرائيلي وبناءً على تقييم وشروط الجهات المختصة بوكالة الغوث ، وإلا على المتضرر انتظار وحدة سكنية ضمن مشاريع إسكانية في مواقع أخري .

كما أن الهدف الأساس والمحدد لمشاريع إعادة الإسكان الطارئة التي نفذتها وكالة الغوث الدولية هو توفير سكن بديل لأسر اللاجئين والمتضررين خاصة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م وبعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على مناطق عديدة من قطاع غزة بعد العام ٢٠٠٨ م ، وقد وفرت سلطة الأراضي الفلسطينية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية الأراضي السكنية اللازمة لتلك المشاريع ، حيث أفادت التقارير الرسمية أن السلطة الفلسطينية وفرت ما مساحته ٢٢١٤,٧ دونما من الأراضي السكنية معظمها تم تخصيصها في جنوب قطاع غزة وذلك بهدف إقامة مشاريع إعادة إسكان لصالح المتضررين من قطاع غزة ، بالإضافة إلي ١٢٠٠ دونما لمشاريع إسكان أخري تتركز معظمها في أراضي المحررات في محافظتي رفح وخان يونس ، كما هو موضح بالشكل التالي .

شكل رقم (٢)

مشاريع الإسكان العامة التي تنفذها الأونروا في قطاع غزة

للفترة من (٢٠٠٥م – ٢٠١١ م)

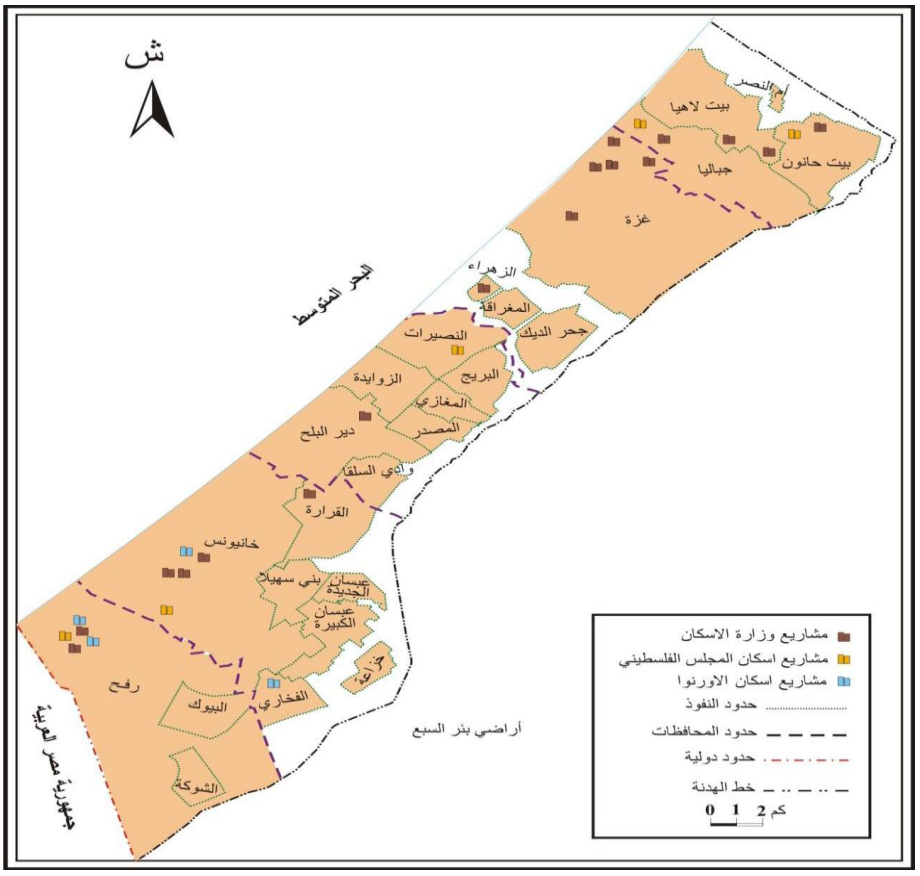

يتضح من الشكل رقم (١) أن وكالة الغوث الدولية قامت بإنشاء أربعة مشاريع إسكانية في محافظات غزة وذلك بعد اندلاع انتفاضة الاقصي عام ٢٠٠٠م ، وتقع تلك المشاريع في محافظات خان يونس ورفح ففي محافظة خان يونس تم إقامة كل من مشروع إسكان الفخاري إلي الشرق من المحافظة وكذلك مشروع إسكان خان يونس غرب حي الأمل ، أما في محافظة رفح فتم إنشاء ما يُعرف بمشروع إسكان بدر في منطقة تل السلطان والمشروع الرابع والمعروف بالإسكان السعودي والواقع في محافظة رفح إلي الشمال الغربية من إسكان بدر ، ومن الجدير ذكره أن كل من المشروع السعودي بمحافظة ورفح ومشروع إسكان خان يونس المعرف بالحي الإماراتي ، لم يتم استكمالهما بعد وذلك بسبب الإغلاق والحصار الاقتصادي الإسرائيلي المشدد المفروض على قطاع غزة منذ أواخر العام ٢٠٠٥ م ومنع دخول مواد البناء والإنشاءات .

و لم يتم تنفيذ سوي ٢٣% من الوحدات المقررة في مشاريع إعادة الإسكان التي تنفذها الأونروا ، علما أن الأونروا بدأت بعد العام ٢٠١١م بالشروع في تنفيذ المراحل الأولي من تلك المشاريع المتبقية بعد أن سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال مواد البناء لصالح مشاريع الأونروا بقطاع غزة .

أما بخصوص الكثافة لمتوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية فقد بلغ ١,٧ فرداً للغرفة في مخيمات الأراضي الفلسطينية ، أما فيما يتعلق بنسبة الأسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة سكانية مزدحمة ثلاثة أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة فقد بلغت هذه النسبة ١٢,٢% أسرة في مخيمات قطاع غزة ، وتشير أيضاً بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١١م إلى أن ٥٥,٢% من الأسر في مخيمات قطاع غزة ، تسكن في مساكن مساحتها اقل من ١٢٠م٢ .

ويمكن القول وبكل وضوح أن أزمة السكن في قطاع غزة أصبحت من أحد الهموم التي يعاني منها سكان القطاع وخاصة اللاجئين ، وقد تفاقمت هذه الأزمة خلال السنوات الأخيرة بفعل الزيادة السكانية والحرب الأخيرة والتي تسببت بتدمير آلاف المساكن ، ومما زاد من ثقل الأزمة وصعوبة حلها هو الارتفاع الحاد بأسعار الأراضي والشقق السكنية من عام ٢٠٠٩م – ٢٠١١م بحيث بلغت الزيادة من ٦٠ –٨٠% لثمن المتر الواحد مع محدودية الدخل وزيادة البطالة .

وتمثل هذه الزيادة بالأسعار، عائق كبير أمام التوسع السكني الأفقي وأصبح السبيل هو التوسع الراسي من خلال التوجه لشراء الشقق السكنية مما زاد من ارتفاع أسعارها أيضا

لشدة الطلب عليها مع قلة أعداد المباني الناشئة بسبب الحصار وعدم دخول مواد بناء كافية لبناء مساكن جديدة ،ولم يكن الارتفاع في قيمة الأراضي والبيوت السكنية نتيجة طبيعية ومتوازية للنمو الاقتصادي وزيادة مستوي الدخل إنما هو خلل ناشئ عن زيادة الطلب بسبب الزيادة السكانية بالإضافة لبروز طبقة شبه برجوازية من – ملاك وتجار الأنفاق والتهريب وتجار الأراضي– عملت علي شراء الأراضي بغية استغلال ظروف الضائقة السكنية للحصول علي إرباح أكبر ، مع عدم إيجاد حلول وقوانين تنظم وتضبط الزيادة بأسعار الأراضي والبيوت السكنية بالإضافة إلي غياب أي ضوابط تحكم نظم الإيجارات والتي أصبحت ضمن أعلي معدل لها وغير مسبوقة من قبل ، كل ذلك مما شكل أزمة سكنية حقيقية عاني منها مجمل سكان القطاع والسكان اللاجئين في المخيمات مع عدم إمكانية إيجاد حلول لإنشاء مشاريع سكنية بسبب تعثر البناء بسبب الحصار، مما شكل أزمة سكنية حقيقية عاني منها مجمل سكان القطاع والسكان اللاجئين في المخيمات خاصة .

ثانياً : الواقـــع الاقتصـــادي والمعيشي

أولا : الواقع الاقتصادي والمعيشي العام

يمكن التعرف علي وآقع اللاجئين الفلسطينيين الإقتصادى من خلال مجمل الواقع الإقتصادى العام والذي عاني منه قطاع غزة مع استمرار الحصار للعام الخامس علي التوالي بحيث سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة نمواً سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بمقدار 10 بالمائة في النصف الأول لسنة 2011 ، وهو ما نتج بالأساس عن الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، ودعم المانحين للإنفاق العام، وتنامي اقتصاد الأنفاق في غزة .وعلى الرغم من هذه المعطيات، كان النمو أبطأ مما كان في السنوات السابقة ولا يزال ينحصر في القطاعات غير التجارية، مثل القطاع العام .

بالنتيجة لا يمكن اعتبار هذا النمو مستداماً، واعتماده على القطاعات غير التجارية يبرز الاعتماد الشديد على المعونات من المانحين، والتي كانت أقل مما هو متوقع في سنة 2011أما القطاع الخاص فيبقى مخنوقاً بالقيود الإسرائيلية التي تحد من الوصول إلى الموارد والأسواق. ووفقا للبنك الدولي، فلن ترى الأراضي الفلسطينية المحتلة إحياءً للقطاع الخاص إلا بعد أن ترفع هذه القيود، وحينها فقط يمكن أن يحدث نمو في القاعدة الضريبية مما سيقلل الاعتماد على المساعدات الخارجية ، وإلى أن يحين ذلك، ستظل الضفة الغربية وغزة معرضتين للضرر بشكل بالغ عند انخفاض تدفق المساعدات ، ويرجع ذلك للقيود

الاقتصادية المفروضة علي السلطة الفلسطينية عامة وعلي قطاع غزة بشكل خاص والذي بدأ منذ عام ٢٠٠٧م والخسائر الاقتصادية الناجمة عن العدوان العسكري الهمجي الأخير ضد قطاع غزة والتي بلغت حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١,٩ مليار دولار وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان وبناء على التقرير الأولي الصادر من المجلس ألتنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في شهر فبراير من العام ٢٠٠٩م بأكثر من ٧٠٠ منشأه اقتصاديه حيث بلغ عدد المنشآت التي تضررت بشكل جزئي ٤٣٢ منشأه والمنشات التي تضررت بشكل كلي ٢٦٨ منشأه موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية .

فيما لا يزال إستيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ، لم يدخل إلى قطاع غزة سوى ٥٧٩ شحنة ، كما انخفض خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٧٠٠ شاحنة، أي أقل مما كان في الأشهر السابقة للحصار بخمس مرات، إذ كان عدد الحمولات الداخلة إلى غزة في تلك الفترة يبلغ في المتوسط ١٢٣٠٠ شاحنة في الشهر، كما يجري بشكل روتيني منع دخول المواد اللازمة للتدخلات الإنسانية والتنموية، مما يسبب تأخير وتعليق تنفيذ البرامج الحيوية

وفي نفس السياق ونتيجة طبيعية للحصار المستمر علي قطاع غزة للعام الخامس علي التوالي فلا تزال ما نسبته ٨٣% من مصانع قطاع غزة مغلقة أو تعمل بنصف طاقتها أو اقل بسبب انعدام المواد الخام والقدرة علي التصدير ، مما أدي إلي إغلاق ٩٥% من المنشآت الصناعية أي ما يقارب من ٣٧٠٠ مصنع من مجموع ٣٩٠٠ منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٢٠ %. بالإضافة إلي إغلاق منطقة غزة الصناعية والتي بدأ العمل فيها في عام ١٩٩٩ و تضم المنطقة الصناعية ٤٥ مصنعا وكانت تشغل ما يزيد عن ٢٥٠٠ عامل .

كل ذلك يأتي ضمن سياسة الحصار المفروضة علي قطاع غزة وأبرزها القيود علي دخول الواردات بشدة، بما يشمل السلع والمواد والمعدات الأساسية التي تلزم لبقاء القطاع التجاري والصناعي في غزة على قيد الحياة وصيانة البنية التحتية العامة الأساسية وتقديم الخدمات الحيوية ،ففي أعقاب الإغلاق المفروض على معبر كارني – المعبر التجاري الرئيسي لغزة – والاستبدال عنه بمعبر كرم أبو سالم مما أدي إلي انخفاض متوسط عدد

حمولات شحن البضائع الواردة إلى غزة بشكل حاد ويوضح الجدول التالي حجم الواردات للشهور الأخيرة من عام ٢٠١١ بالمقارنة بشهر يونيو لعام ٢٠٠٧م ما قبل الحصار .

جدول رقم (٢)

يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة لعام ٢٠١١ مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو2007

البيان	قبل الحصار يونيو ٢٠٠٧	يونيو ٢٠١١	يوليو ٢٠١١	أغسطس ٢٠١١	سبتمبر ٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	نوفمبر ٢٠١١
معدل الشاحنات اليومي	570	147	143	145	138	110	155
نسبة المعدل اليوم مقارنة بالمعدل اليومي قبل 2007	١٠٠%	%25.78	%25.08	%25.43	%24.21	%19.29	%27.1
العجز في الواردات اليومية	00	423	427	425	432	460	415
نسبة العجز في الواردات اليومية	**%0**	**%74.22**	**%74.92**	**%74.56**	**%75.79**	**%80.71**	**%72.9**

يتضح من خلال الجدول السابق ، أن إجمالي الواردات الشهري انخفض بشكل كبير عن مستويات ما قبل سنة 2007 وهذا ما يؤكد أن تشغيل معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة لن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من أربعة معابر تجارية، كما تدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها سلطات الاحتلال بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات السكان الاستهلاكية ، بحيث تراوحت نسبة العجز في الواردات اليومية من ٧٢,٩ – ٨٠% عما كانت عليه ما قبل الحصار .

ويتضح من الجدول أيضا أن هناك سياسة حصار ثابتة الإحكام ويمكن الاستدلال عليها من خلال ثبات حجم الواردات للشهور الأخيرة لعام ٢٠١١ ضمن الحد الأدنى لاحتياجات السكان في قطاع غزة وخاصة مواد البناء الضرورية لإعادة الاعمار فيما تنحصر مواد البناء المتاحة بالمشاريع الدولية التي يوافق عليها المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في المناطق ، ويتم الحصول على هذه الموافقة قبل بدء المشروع من خلال عملية تستهلك الكثير من الوقت –(في سنة ٢٠١١ ، دفعت الأونروا ٧,١ مليون دولار أمريكي لإدخال

السلع إلى غزة)على منصات نقالة(بالمقارنة مع ١,٥ مليون دولار أمريكي قبل الحصار)بواسطة الحاويات ، دائرة المشتريات ، الأونروا غزة)- ثم يتم نقل اللوازم مباشرة إلى المشاريع المحددة ولا تتاح للقطاع الخاص، وهذا مما يشكل إعاقة كبيرة لدخول المساعدات المقدمة للاجئين في القطاع، وعرقلة القيام بأي مشاريع بنيوية أو أساسية أو إنسانية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة .

وفيما يتعلق بالصادرات فهي لا تزال تعاني أيضاً من قيود مشددة ، و ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حظراً شاملاً على تصدير كافة أنواع المنتجات المصنعة في قطاع غزة إلى الخارج، بما في ذلك إلى الضفة الغربية وفلسطين المحتلة ، وذلك منذ تشديد إغلاق المعابر التجارية لقطاع غزة في حزيران / يونيو 2007 ، وتشير المعطيات الواردة عن الجهاز المركزي للإحصاء ، فقد تم تصدير ١٥,٢% فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلي العالم الخارجي، وذلك بسبب القيود المفروضة علي المعابر والحدود هذا بالإضافة للقيود المشددة علي نوعية المنتجات المصدرة بحث سمح فقط بكميات محدودة جداً من الزهور والتوت الأرضي ، وأدى استمرار حظر الصادرات إلى خسائر فادحة ضربت بمعظم القطاعات الاقتصادية خصوصاً تلك التي كانت تعتمد في تسويق بضائعها على سوق الضفة الغربية وفلسطين المحتلة ، جراء منعهم من تصدير منتجاتهم، وتعرض معظمهم إلى خسارة كبيرة ، أدت إلى إغلاق معظم هذه المنشآت .

كل ذلك مما كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية مباشره في قطاعات الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية والزراعة والصناعة والعمالة ... الخ ، مما أثر سلبا على أداء الاقتصاد ومعدلات نموه ، ومضاعفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية .

في المقابل نشأ مع استمرار الحصار اقتصاد غير قانوني على شكل إقتصاد الأنفاق الممتدة تحت حدود قطاع غزة مع مصر، والذي يشكل فائدة اقتصادية كبيرة لبضع مئات من الأشخاص علي حساب الاقتصاد الكلي للفلسطينيين، إذ يتيح إمكانية توفير أنواع من البضائع التي ما كانت لتتوفر بطريقة أخرى، وإن كانت كثيراً ما تعرض بأسعار مضخمة للغاية وخاصة عند محاولات السلطات المصرية إغلاق تلك الأنفاق أو التضييق عليها- ارتفاع جنوني بالأسعار بنسبة تتراوح من ٣٠ % إلى ١٠٠ %- هذا علاوة علي عدم الرقابة الكافية لمقاييس الجودة لتلك البضائع التي ترد عبر الأنفاق و لا يمكن بأي شكل اعتبار ذلك بديلاً حيوياً يغني عن البضائع الواردة من خلال المعابر التجارية والرقابة الرسمية وحسب

المقاييس والاتفاقيات الدولية للبضائع الواردة ، لأن طبيعة البضائع الواردة عبر الأنفاق لا تأتي بناء علي مقاييس الحاجة السكانية بقدر ما أن يغلب عليها الطابع التجاري الربحي ، دون الأخذ بالاعتبارات مستوي الصلاحية والجودة للمستهلك ، وبسبب ظروف نقلها الغير طبيعية تتأثر طبيعة وجودة الكثير من المنتجات والبضائع الواردة من خلال الأنفاق ، فيما لا يبق أمام المستهلك سوي قبولها لعدم وجود أي بدائل أخري بسبب شح الواردات الطبيعية نتيجة إغلاق المعابر الرسمية والحصار المستمر.

ولم تقتصر التعديات علي البر بل والبحر أيضا حيث تم تدريجياً تقليص المنطقة التي يسمح بها للصيد إلي ٣ أميال بحرية لعام ٢٠٠٩ م ، ونتيجة لذلك انخفض معدل العمل بالصيد إلي ٦٦% حيث بلغ عدد الصيادين الذين لازالوا يمارسون مهنة الصيد إلي ٣٤٠٠ حتي مايو ٢٠١٠ م، وهذا يشكل استنزاف حقيقي للاقتصاد ولمصادر الدخل لمجمل سكان القطاع ومنهم اللاجئون لان هذه المهنة تعتبر أساسية لهم ولسكان المخيمات تحديداً .

ويمكن تلخيص أهم النتائج الاقتصادية والتي باتت أكثر وضوحاً مع استمرار الحصار :.

– تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.

– انتقال أعداد كبيرة من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.

– انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء الآخرون إلى الاستثمار في الخارج.

– حدوث هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.

– الارتفاع المتوالي للأسعار (أدى إلى تغير إكراهي مرير في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود).

– الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة ، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخيا ، أو بالنسبة للمنشات الصناعية التي توقف أكثر من ٩٠% منها عن العمل ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية ، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات و التجارة والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات في قطاع غزة حيث هبط عدد المؤسسات من ١٧٧٩٦ مؤسسة عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٤٨٣ مؤسسة بنسبة انخفاض ١٣% .

هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي
– توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية .

وبالإضافة لكل التحديات الاقتصادية الكبيرة المترتبة عن سنوات الحصار هناك العديد من الأزمات والتحديات والعذابات اليومية والمعيشية والتي لازال يوجهها مجمل سكان قطاع غزة ، وتأتي ضمن نتائج الإغلاق والحصار ومنها :

١ – أزمــة الوقود

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧بدأت سلطات الاحتلال التخفيض المنهجي في إمدادات المحروقات الصناعية لمحطة الكهرباء في غزة وغاز الطهي والنفط والسولار، وذلك في أعقاب إعلان الاحتلال لغزة على أنها" أرض معادية ."مما أدي ذلك إلى حدوث انقطاعات متكررة وواسعة النطاق في الكهرباء وإمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي.

وقد بدأت أزمة الوقود وازدادت حدتها بعد إغلاق معبر " ناحل عوز " المخصص لتوريد الوقود إلى القطاع، وتحويل واردات القطاع من الوقود لتمر عبر معبر كرم أبو سالم– الغير مجهز فنياً لإمداد قطاع غزة بكميات كافية– وتحديداً غاز الطهي، وتشير البيانات لأواخر عام ٢٠١١م أن كميات غاز الطهي التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى قطاع غزة لم تفِ بأدنى احتياجات السكان، حيث سمحت بدخول 49,780 طن غاز، وهي كميات محدودة تشكل % 33 من احتياجات القطاع من الغاز يومياً، والتي تبلغ 350 طن شتاءً و 200 طن صيفاً كما أدى تقليص إمدادات القطاع من غاز الطهي إلى نفاذه من محطات التعبئة والتوزيع عدة مرات. وتكدست جراء ذلك الاسطوانات الفارغة في المحطات بانتظار السماح بتوريد كميات جديدة منه .

أما فيما يتعلق بالمحروقات فلم يسمح سوي بدخول كميات محدودة من البنزين) 638,000 لتر، وهي كمية تقل عن1 % من احتياجات القطاع ، التي كانت تصل إلى نحو 120,000 لتر يومياً، قبل قرار السلطات الحربية المحتلة بتقليص إمدادات الوقود المسموح بدخولها للقطاع في أكتوبر 2007 كما تم إمداد القطاع بنحو 2,519,000 لتر من مادة السولار، وقد شكلت هذه الكمية 1.31% من واردات القطاع قبل قرار التقليص للوقود الوارد إلى القطاع والتي تبلغ نحو 350,000 لتر من السولار يومياً ،ونتيجة للعجز المتراكم وبحثا عن الحلول المؤقتة يلجأ سكان القطاع لشراء الوقود الذي يتم تهريبه عبر

الأنفاق –على الحدود المصرية الفلسطينية لسد العجز الناجم عن الكميات المحدودة الواردة غير أن سكان القطاع يعانون من أزمة مستمرة في الواردات من غاز الطهي، وذلك لتعذر نقله من مصر عبر الأنفاق، وذلك لأسباب فنية تتعلق بطبيعة الأخطار الناجمة عن نقله عبر الأنفاق .

٢- أزمة انقطاع الكهرباء

تعتبر أزمة انقطاع الكهرباء من أكبر الهموم اليومية التي يعاني منها مجمل سكان قطاع غزة ومنذ أكثر من خمس سنوات ، مما زاد من معاناة السكان الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية بحيث يتم انقطاع الكهرباء يوميا من ٨ ساعات إلى ١٢ ساعة حسب حجم الأحمال و الضغط على الشبكة ، وأصبح من المعتاد سماع دوي المولدات في الشوارع التجارية مما أدي لقلة الحركة التجارية ليلاً إضافة إلى الأعباء المالية التي يتحملها أصحاب المحال التجارية نتيجة شراء السولار و صيانة المولدات.

أما على صعيد القطاع الصناعي أدي انقطاع التيار الكهربائي لزيادة تكلفة الإنتاج و انخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع وتلف العديد من المنتجات خاصة في الصناعات الغذائية هذا بالإضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات و الآلات و الأجهزة الالكترونية نتيجة تكرار الأعطال و عدم انتظام التيار الكهربائي.

ولم يكن حال القطاع الزراعي بالأحسن حيث أدي انقطاع التيار الكهربائي إلى توقف مئات آبار المياه عن العمل، وعدم توفر المياه اللازمة لري المزروعات المختلفة وتعرض العديد من المحاصيل الزراعية للتلف، بسبب توقف الآلات التشغيلية كما تأثرت مصانع التعليب والفرز والتي تعتمد على التبريد بشكل كبير.

كما أثر انقطاع الكهرباء على عمل مزارع الدواجن وعمليات الإنتاج والتفريخ ، ومطاحن القمح والأعلاف ومصانع منتجات الألبان، وأدى إلى تلف العديد من الأدوية البيطرية واللقاحات التي تحفظ في مستودعات الأدوية. أما على الصعيد الاجتماعي فالعديد من المواطنين لقوا حتفهم بسبب مولدات الكهرباء إما نتيجة لسوء الاستخدام أو لعدم جودة تلك المولدات وعدم وجود أنظمة الحماية الكافية فيها أو نتيجة للتخزين الخاطئ للسولار و البنزين ، كما أن العديد من المواطنين أصيبوا بحالات اختناق أو حروق ، هذا بالإضافة إلي التلوث الصوتي والبيئي من جراء تشغيل المولدات الكهربائية علي أسقف البيوت وفي الشوارع العامة.

٣- : أزمــة السفر

تواصلت معاناة سكان القطاع الراغبين في السفر للخارج عبر معبر رفح الحدودي، وقد احتاج المواطنون الراغبون في السفر إلى التسجيل، وحجز موعد مسبق للسفر، نتيجة العدد المحدود المسموح بسفره يومياً، على الرغم من إدخال السلطات المصرية تحسينات على عمل معبر رفح الحدودي في بداية يونيو 2010 م وفي أواخر مايو 2011 – فبعد إغلاق دام 3 سنوات لم يسمح فيها دخول الأفراد من معبر رفح البري سوي للحالات المرضية الإنسانية ومرور فئات محددة من المواطنين، وهم المرضى، والطلبة الذين شارفوا على فقدان مقاعدهم الدراسية في الجامعات والعاملون الذين اقترب موعد انتهاء إجازتهم وربما يفقدون وظائفهم وأعمالهم وأصحاب الإقامات المنتهية – فيما أعلنت السلطات المصرية في أواخر شهر مايو 2011 إدخال بعض التحسينات على معبر رفح الحدودي، شملت زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران2006 م ،والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن،و الذكور أقل من 18 عاماً والأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلون على تحويلات طبية، والطلاب الدارسون في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الإقامات بشرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة ، ووفقاً لمتابعة مراكز التسجيل للسفر فإن مئات الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات قد تأخر سفرهم، بسبب الازدحام على المعبر، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر، ودفع إدارته لإجراء تعديلات مستمرة على مواعيد السفر وآليات التسجيل ومع أنه أصبح بإمكان المزيد من الناس أن يسافروا إلى خارج قطاع غزة من خلال معبر رفح، إلا أن حركة السفر لا تزال تنخفض عن مستويات ما قبل الحصار .

ثانياً : المستوي المعيشي والاقتصادي الخاص باللاجئين

لقد أفرز الواقع الكارثي العام في قطاع غزة زيادة غير مسبوقة وتراكمية لمعدلات البطالة وخاصة التي برزت بين الشباب (١٥ – ٢٤) وتعتبر أعلي مما هي بين أية فئة أخري كما تبرز نتائج مسح للفقر أجرته الأونروا مع نهاية عام ٢٠٠٩م حدوث انخفاض بارز في الأوضاع المعيشية ، إذ يقدر أن ٣٢٥,٠٠٠ لاجئ، أو ما يقارب ثلث اللاجئين المسجلين، يعيشون تحت خط " الفقر المدقع" وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية

للغذاء، بالإضافة إلى أن ٣٥٠,٠٠٠ آخرين يعيشون الآن تحت خط الفقر الرسمي وبالتالي يفتقرون إلى بعض المتطلبات الأساسية لعيش حياة كريمة في الحدود الدنيا .

فيما أكدت النتائج النهائية لنهاية عام ٢٠١١م ومطلع عام ٢٠١٢م الخاصة بالواقع المعيشي للاجئين في قطاع غزة تفاقماً تراكمي في تدني المستوي المعيشي وزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول يوضح المستوي المعيشي للاجئين في قطاع غزة حتي نهاية عام ٢٠١١م.

الجدول رقم (٣)

الوصف	النسبة % حتي نهاية ٢٠١١
السكان اللاجئون في قطاع غزة يعتمدون علي مساعدات الأونروا	%٧٠
معدل البطالة	%٣٣,٨
السكان الذين يعيشون في فقر مدقع	% ٤٧,٩
نسبة السكان الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي أو المعرضين لانعدام الأمن الغذائي	%٦٣
عدد حالات العسر الشديد من اللاجئين	١٠٦٠٠٢ لاجئ
مشاركة اللاجئين في القوى العاملة النصف الأول من سنة2011	**٣٧% في القوى العاملة بالمقارنة مع% 46 و ٥٠ % لغير اللاجئين**

يتضح من خلال الجدول السابق العديد من المؤشرات الدالة علي طبيعة الواقع الاقتصادي والمعيشي للاجئين في قطاع غزة وهي :

١- أن ٧٠% من اللاجئين يعتمدون في تلبية احتياجاتهم ومعيشتهم علي مساعدات الأونروا سواء الغذائية أو التموينية أو حتي النقدية – فهناك ما يقارب من ٣٢٥ ألف شخص يعتمدون علي المساعدات النقدية المقدمة لهم من الأونروا – وتعتبر هذه النسبة في غاية الأهمية كمؤشر علي ضعف الواقع الاقتصادي في قطاع غزة وعجز السلطة علي مساعدة واحتواء شريحة كبيرة من السكان وهي معرضة للانكشاف الاجتماعي والاقتصادي بسبب انعدام الدخل وزيادة البطالة ، وتأكد هذه النسبة أيضا علي مدي الخطورة في حال تقليص الخدمات الخاصة بالاونروا وهو ما يتم بالفعل وبشكل تدريجي وملحوظ خلال السنوات الأخيرة من خلال تقليص حصص الإعاشة لبعض الشرائح والتي كانت تتلقي تلك المساعدات ، بدعوي الضائقة المالية أو نقص التمويل المقدم لمؤسسة الأونروا من الدول المانحة .

٢- بلغ معدل البطالة 33.8 بالمائة في أوساط اللاجئين في النصف الأول من السنة ٢٠١١ مما يعني أن أكثر من 116 ألف شخص في غزة بدون عمل، ومن بينهم حوالي 73,875لاجئاً، كما تشير إحصائيات الأونروا إلي أن نسبة مشاركة اللاجئين في القوي العاملة لم تتجاوز ٣٧% بالمقارنة مع ٥٠% لغير اللاجئين مما ترتب عليه اتساع دائرة البطالة والفقر بين لاجئي قطاع غزة.

ويعود السبب في ذلك إلي انهيار القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ، واقتصار العمل في الغالب علي الوظائف الخدماتية وضمن نطاق الحاجة .

٣ – كما بلغت نسبة الفقر المدقع في أوساط اللاجئين ٤٧,٩ % ، و بعد بدء الأونروا بالعمل بنظام تحديد علامات قياس الفقر على مدى السنتين الماضيتين، تمكنت من تحديد 200,000لاجئ إضافي يعيشون تحت خط الفقر المدقع الذي يساوي 1.60 دولار في اليوم .وهذا العدد الجديد من الحالات زاد العدد الكلي إلى 300,000 ، إلى جانب 300,000 شخص آخر يعيشون تحت خط الفقر المطلق البالغ 4 دولارات في اليوم ، وبلغت عدد حالات العسر الشديد ١٠٦٠٠٢ لاجئ وهي تعتبر أكثر الحالات تصنيفاً من حيث الحاجة وانعدام لمستوي الدخل .

فيما وصلت النسبة العامة بين سكان القطاع إلي ٨٠ % يعيشون تحت خط الفقر، فيما قدر معدل دخل الفرد ٢ دولار يوميا في غزة وان قرابة مليون فلسطيني أصبحوا يعتمدون على المساعدات الدولية والمحلية ، وهذا من شانه أن يشكل واقع في غاية الضيق لم يشهده قطاع غزة من قبل .

ثالثـــا : الواقـــــع الصحي

يعتبر تقديم الخدمات الصحية وظيفة لها أهميتها في المجتمع الفلسطيني، مما توجب ضرورة توفرها للمحافظة على صحة وسلامة الإنسان، كما اعتبرت عنوانا للرقى والتطور ومدعاة للمباهاة عند العديد من المجتمعات، التي تستهدف تقدير مواطنيها واحترامهم والعناية بصحتهم العامة. أما بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، والذي افتقر لتلك المواطنة الحقيقية، فأصبح رهيناً لسياسات الإحتلال الصحية، والخدمات الدولية المرهونة بالمساعدات الدولية المقدمة، في وقت كان المجتمع الفلسطيني بحاجة لخدمات ومستويات صحية عليا ربما أكثر من غيره من المجتمعات ليس لاستمرار وجوده فقط، بل لإمكانية صموده في مواجهة الاحتلال حتى إسترداد حقوقه المسلوبة، ولأنه في نزيف دموي وصحي دائم منذ جثم الاحتلال على أرضه وهو يعاني من جميع المشكلات الصحية، وتحديداً منذ هجرة اللاجئين

الفلسطينيين عام ١٩٤٨م، ويخضع لجميع أشكال العذاب، مما يجعل لتلك الخدمات أهمية كبرى، لسد حاجاتهم الصحية، والحد من الآثار الجانبية الإجتماعية والاقتصادية لتردى الأوضاع الصحية المتفاقمة في قطاع غزة.

أولاً – الأوضاع الصحية العامة:

إن الصحة العامة حق أساسي، وهي عملية شمولية ترتبط بصورة عضوية بعملية النهوض السياسي الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المجتمعية في إطار ترابط الحلقات والأهداف والعلاقات الداخلية، وفي إطار نظام سياسي محكوم بسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ذلك هو المناخ الذي يوفر شروط تحقق تطبيقات الصحة العامة كعملية شمولية مترابطة الحلقات، بما يحقق القدر الكافي من الخدمات الصحية للسكان عمومًا، وللشرائح الفقيرة خصوصًا، وفي هذا السياق نشير إلى نصوص المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الرعاية الصحية ، والتي أكدت على أن حق الصحة للمواطن هو حق أساسي من حقوق الإنسان و المفارقة، أن السلطة الفلسطينية، قد أدرجت ضمن خطتها العديد من مشاريع البنية التحتية الخاصة بالأوضاع الصحية والمستشفيات في الضفة والقطاع ، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع تعرضت للعديد من المعوقات والعراقيل التي حالت دون تحقيق تلك المشاريع.

فلم يكن الواقع الصحي العام أحسن حالاً بل هو امتداد لواقع الحصار والحرب وتواصل لواقع اللاجئين المزري والمتراكم في الانحدار والتراجع ، حيث تعرضت الأوضاع الصحية في القطاع إلى المزيد من التردي والمعاناة للمرضى بسبب الحصار الصهيوني على قطاع غزة الذي أدى إلى وفاة المئات من المرضى بسبب النقص في الأدوية أو المعدات أو منعهم من السفر للعلاج في الخارج .

كما فرض الاحتلال منطقة عازلة يمنع السكان من خلالها الوصول إليها، وتتراوح مساحتها من 300 إلى 1500 متر، وتتسبب هذه المنطقة باستشهاد وإصابة العديد من سكان القطاع كما أنها تحول دون وصول الخدمات الصحية والإرشادية اللازمة للسكان القاطنين في تلك المناطق و يقدر المتضررون منها ب/ 178 ألف شخص – أي حوالي 12 بالمائة من مجموع السكان في قطاع غزة – كما أن الغارات الجوية والاجتياحات وعمليات التجريف التي تقوم بها قوات الاحتلال تشكل تهديدا ًصحياً خطيراً للسكان المدنيين ، فمع نهاية عام 2011 م ، قتلت هذه الأعمال 50 مدنياً فلسطينياً – بالمقارنة مع 35 شهيد في

سنة . 2010 وارتفعت الإصابات أيضا خلال السنة، من 1549 في سنة 2010 إلى 1612في سنة 2011 .

وبسبب الحصار الجائر والمستمر علي سكان القطاع لجأ السكان إلي البحث عن بدائل ولو أكثر خطورة فكانت الأنفاق التي أنشئت منذ مطلع عام ٢٠٠٦ علي طول الحدود بين قطاع غزة ومصر والتي أصبح العمل بها من أكثر الظواهر خطورة علي حياة العاملين بها بحيث بلغ إجمالي عدد الشهداء ١٥١ شهيد منذ أن بدأ العمل بها وسجل عام ٢٠٠٩ أكبر عدد من الشهداء بحيث بلغ ٣٧% من مجمل عدد الشهداء ويليه عام ٢٠١٠ بحيث شكل ٢٤,٥% بواقع ٣٧ شهيد منهم ١٩ شهيد من سكان رفح وذلك بسبب قصف الأنفاق من قبل الاحتلال أو لأسباب خاصة بانهيار تلك الأنفاق أو الاختناق.

ثانياً – الخدمات الطبية و العلاجية :

تشرف ثلاث جهات رئيسة على تقديم الخدمات الصحية للاجئين في قطاع غزة، كل منها حسب موقعه من حيث الأهمية، فمثلا اختصت الأونروا كجهة رئيسة بتقديم الخدمات للاجئين على حين تقدم الجهات الحكومية المتمثلة بالسلطة الفلسطينية والجهات الخاصة أو الأهلية الخدمات لجميع السكان دون إستثناء بما فيهم اللاجئون وتأتي أهمية الخدمات الطبية الغوثية بالنسبة للاجئين كونها مشرفة على العيادة الطبية التي تقدم الخدمات الطبية للاجئين المسجلين ضمن سجلات الأونروا، ويحق للمرضى الحصول على الأدوية مجاناً وتم توزيع تلك العيادات على جميع المخيمات، وهى مجهزة بمختبر طبي لفحص الحوامل وقسم خاص للتطعيم ضد الأمراض السارية والمعدية وقسم آخر للإسعاف الأولي وهناك أقسام لرعاية الأمومة .

وتجدر الإشارة هنا وحسب الإحصائيات لعام ٢٠١١ أن ٨٢% من السكان اللاجئين في قطاع غزة يعتمدون علي الخدمات الصحية الغوثية وبشكل أساسي ، ثم تأتي الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية بالنسبة للاجئين كونها توفر المستشفيات والفحوصات الطبية والجراحية وهي غير متوفرة ضمن الخدمات الغوثية ،

ولكن مع تغير الظروف بسبب الحصار ونقص الأدوية والأجهزة الطبية تغيرت معه إمكانيات الاختيار للمرضي الراغبين بالعلاج وأصبح الاختيار موجه للجهات التي يمكنها أن توفر الدواء ولديها الأجهزة الصالحة للعمل

وفيما يلي استعراض لأعداد الزيارات المرضية للعيادات الغوثية حتي يناير ٢٠١٢ ومقارنتها بعام ٢٠٠٧ أي ما قبل الحصار مع احتساب النسبة المئوية مقارنة بعدد السكان اللاجئين حسب الجدول والشكل التالي :

الجدول رقم (٤)

مجموع زيارات المرضي اللاجئين في قطاع غزة من ديسمبر ٢٠٠٧ – يناير ٢٠١٢

مع تحديد النسبة المئوية للزيارات قياساً بأعداد اللاجئين

العـــام	عدد الزيارات المرضي	النسبة لعدد اللاجئين %
مجموع زيارات المرضي السنوية ديسمبر / ٢٠٠٧ أي ما قبل الحصار	٣٥٧٧٥٦٧	١٠٤٨١٢٥ 341.3
مجموع زيارات المرضى السنوية 2009	4,325,465	1,106,195 ٣٩١
مجموع زيارات المرضى السنوية2010	4,587,461	1,167,361 393
مجموع زيارات المرضى السنوية2011	4,383,785	1,217,519 ٣٦٠

شكل رقم (٢)

نسبة زيارات المرضي للعيادات الغوثية قياساً بعدد اللاجئين من عام (٢٠٠٧-٢٠١١)

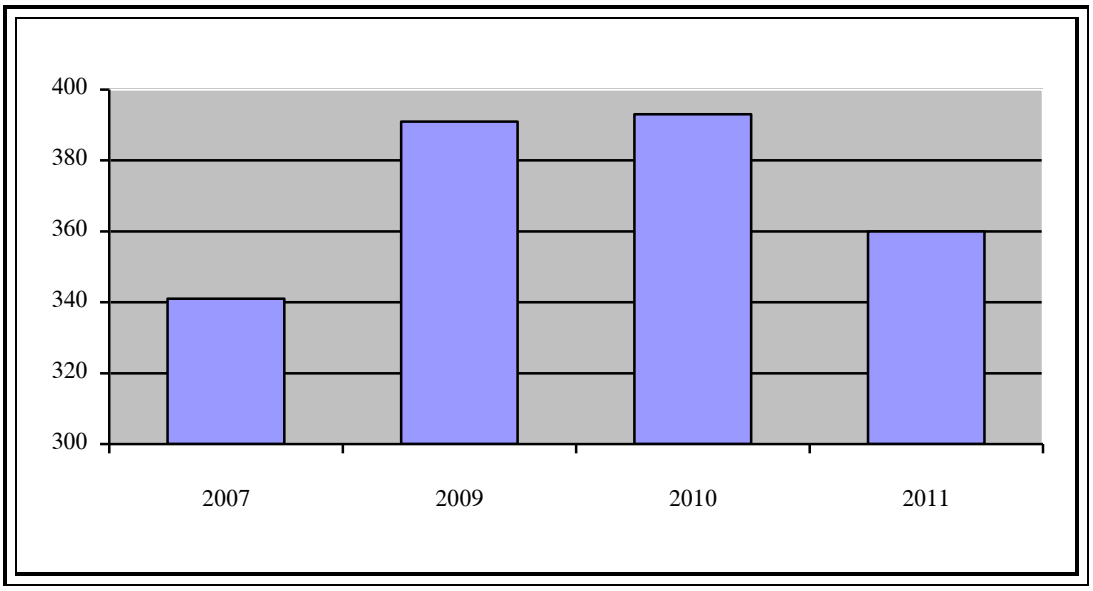

يتضح من خلال الجدول والشكل السابق أن زيارات المرضي للعيادات الغوثية للأعوام الأخيرة قد تضاعف بشكل كبير قياسا بعدد اللاجئين الكلي بحيث بلغ عدد الزيارات المرضية للعام ٢٠١٠ إلي 4,587,461 زيارة سنوية وهو يعادل ٣٩٣% من إجمالي عدد اللاجئين في القطاع ومن الملاحظ أيضا أن الاعتماد علي العيادات الطبية الغوثية ازداد خلال السنوات الأخيرة عما هو قبل الحصار لعام ٢٠٠٧ م بنسبه ٥٠% ويرجع ذلك لضعف الخدمات الطبية الحكومية بشكل حاد نتيجة نقص الأدوية والمعدات الطبية اللازمة نتيجة الحصار وآثاره المتراكمة ، ويمكن إيعاز الأمر أيضا لمجانية الخدمات العلاجية التي تقدمها الأونروا قياسا بالتكلفة العلاجية الحكومية – فقد أصدرت وزارة الصحة في قطاع غزة العديد من القرارات من شانها فرض رسوم إضافية علي زيارات المرضي العلاجية والفحوصات الطبية – وما تتطلبه من ضرورة توفر للتامين الصحي كشرط لتقديم الخدمة العلاجية في المستشفيات والعيادات العامة ، وهذا ما لم يتوافق مع الظروف الاقتصادية لشريحة كبيرة من أسر اللاجئين والمصنفة ضمن حالات الفقر المدقع ، فلم تر سبيل لها سوي التوجه للعيادات الغوثية لتلقي الخدمات العلاجية والمراجعات الطبية .

فيما عادت نسبة الاعتماد علي المراكز الغوثية من قبل اللاجئون بالاعتدال والتراجع مع نهاية عام ٢٠١١م لتصل إلي ٣٦٠% بسبب التحسن الطفيف للخدمات الصحية الحكومية بعد دخول العديد من قوافل المساعدات والأدوية والتسهيلات الخاصة بمعبر رفح و التي أتاحت للمرضي من إمكانية السفر والعلاج بالخارج ، بالإضافة إلي بروز نشاط المؤسسات الطبية و الخيرية والتي تمكنت من استحضار الأدوية بواسطة التبرعات وتوزيعها بأسعار رمزيه مثل الهلال الأحمر الفلسطيني ، وهذا لا ينفي تراجع أداء المؤسسات الغوثية الصحية والتي تأتي ضمن سياستها العامة نحو تقليص خدماتها بحجة الضائقة المالية ، ومما يدعونا للقلق بهذا الشأن هو قلة عدد المراكز الصحية الغوثية الرئيسية مع الكم الهائل من عدد الزيارات المرضية، والتي لم تتجاوز ٢١ مركز بالإضافة إلي بعض المركز التخصصية مثل (22 مركز لتقديم خدمات صحة الأسنان وتشتمل علي ١٠ وحدات متنقلة و ٢١ مركز لتقديم خدمات رعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة و٢٠ مركز لتقديم الخدمات العلاجية لمرضي السكري وضغط الدم) بالإضافة إلي المختبرات الملحقة بتلك المراكز

كما أن إجمالي عدد موظفي الصحة العاملون في المراكز الغوثية لم يتجاوز 1,043 موظف ، فهذا من شأنه أن يؤثر علي تقديم خدمات مميزة وكافية لحجم الزيارات المرضية الضخمة من اللاجئين بهذه الإمكانيات والأعداد المتواضعة من الموظفين .

فرغم كل ما يقدم من الخدمات الصحية الغوثية للاجئين ،إلا أن تلك المراكز الصحية كانت ولا تزال تحتاج إلى المزيد من التحسينات بغرض توسيع طاقة استيعابها ورفع مستوى معداتها وتطوير مهارات موظفيها وحتى لو ُأدخلت تلك التحسينات، تبقى هناك حاجة ملحة إلى إنشاء مستشفى مجهز بالأسرة للتخفيف عن اللاجئين معاناة العلاج الغير مجاني ، والخاص .

وبالإشارة إلي الخدمات الحكومية – والتي لم تكن أفضل حالاً – من الخدمات الغوثية فقد أشارت بيانات العام 2010 إلى أن معدل الأطباء البشريين المسجلين لدى نقابة الأطباء هو لكل ١،٠٠٠ من السكان في قطاع غزة 3.2 طبيباً ، من جانب آخر فان هناك ٣,٨ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في قطاع غزة لنفس العام، ويعتبر هذا مؤشر لنقص أعداد الطواقم الطبية العاملة في القطاع الصحي مما يؤثر علي طبيعة ومستوي الخدمة المقدمة للمرضي وخاصة في حال حدوث أي طارئ .

من جانب آخر، أشارت البيانات المتوفرة للعام ٢٠١٠م أن عدد المستشفيات العاملة ٢٥ مشفىً في قطاع غزة، في حين بلغ عدد الأَسِرَّة ٢،٠٤٥ سريراً أي بمعدل ١,٣ سرير لكل ١،٠٠٠ مواطن، كما بلغ عدد المراكز الصحية العامة في قطاع غزة_١٣٤ مركز .

وبالمجمل فقد أبدت جميع تلك المراكز الطبية عجزها في مواجهة الواقع الصحي والطارئ انطلاقاً من حرب ٢٧ كانون الأول ديسمبر٢٠٠٨م علي قطاع غزة والتي خلفت ما يزيد عن ١٤٥٠ شهيد ومن بينهم ٤٥٠ طفل وإصابة أكثر من ٥٢٠٠ شخص كما تسبب الحصار إلي وفاة ٥٠٠ ضحية إما بسبب نقص الدواء أو لعدم تمكنهم من السفر للعلاج في الخارج وعدم إمكانية علاجهم بالداخل لقلة الإمكانيات والخبرات الطبية الكافية ، هذا علاوة علي الآثار الكبيرة للحصار علي المستوي الطبي والعلاجي ومنها ما أن يتم اعلانه من قبل وزارة الصحة بقطاع غزة عن نفاد أصناف دوائية في غاية الأهمية ، وفي مقدمتها أدوية أمراض السكر والأمراض النفسية، ومرضى الدم، وعلاج الكبد الوبائي، وحليب تخصصي للأطفال، بالإضافة إلي النقص في المستهلكات والمهمات الطبية ، منها مهمات القسطرة التشخيصية، والقسطرة العلاجية، ومستلزمات العلاج الكيماوي، وخيوط جراحية، كل ذلك مما افقد السكان الثقة بكفاية وكفاءة الخدمات العلاجية علي تلبية احتياجات السكان بقطاع غزة

كما أمعن الاحتلال في التضييق والحصار علي منع المرضي من العلاج بالمستشفيات داخل فلسطين المحتلة أو القدس من خلال إغلاق معبر بيت حانون (ايريز) وعدم السماح للمرضي باستثناء أعداد قليلة وضمن قيود مشددة تسمح بمرور فئات محدودة،

هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ ٢) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية ٣) الصحافيون الأجانب ٤) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية ٥) التجار ورجال الأعمال ٦) و المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة عدة أيام في شهر نوفمبر ٢٠١١م .

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر لعام ٢٠١١ مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧جدول رقم (٥)

عدد المرضي المسموح لهم بالسفر	العـدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل الحصار يونيو ٢٠٠٧	٥٠	١٠٠%
عدد المرضى خلال شهر يوليو ٢٠١١	٢٦	٥٢%
عدد المرضى خلال شهر أغسطس٢٠١١	١٨	٣٥%
عدد المرضى خلال شهر سبتمبر ٢٠١١	٢٢	٤٤%
عدد المرضى خلال شهر أكتوبر ٢٠١١	٢٢	٤٤%
عدد المرضى خلال شهر نوفمبر ٢٠١١	٢٠	٤٠%

يتضح من البيانات السابقة بالجدول أن هناك سياسة هادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل فلسطين المحتلة أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، كما واصلت منع المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد أغلق المعبر أمام مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة ٦ أيام بشكل تام خلال شهر نوفمبر ٢٠١١، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور ٦٠٣ مرضى، بمعدل ٢٠ مريض يومياً، ويمثل ذلك ٤٠% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ .

ثالثاً : الصحة البيئية

ليس من المبالغ في القول إن الاحتلال شن حرباً حقيقية ضد البيئة بكل ما في الكلمة من معنى، بهدف قتل كل أشكال الحياة ، في قطاع غزة ، وذلك لتفريغ المناطق وحمل السكان على الهجرة، لذلك يعتبر الواقع البيئي هو الأشد صعوبة والأكثر خطورة علي صحة كل كائن حي يعيش في قطاع غزة ، وخاصة بعد الحرب الأخيرة علي القطاع والتي لا تزال أثارها البيئية باقية ، فلقد كشفت دراسات أجراها باحثون إيطاليون عن استخدام الاحتلال في عدوانه على قطاع غزة لأسلحة محرمة دولياً تحوي مواد سامة ومسرطنة، والأخطر من ذلك هو إمكانية بقائها لسنوات طويلة في البيئة ، وعلى رأسها اليورانيوم المنضب، وذلك من خلال إجراء عينات على جثامين عدد من الشهداء الذين سقطوا في القصف الإسرائيلي ومواطنين فلسطينيين بعد انتهاء العدوان. وأجرى الدراسة ثلاثة باحثون، هم: ماريو باربيري (جامعة روما) وباولا ماندوكا (جامعة جيناوا)، وماوريزيو باربيري (جامعة لاسابيانسا)، بالتعاون مع مؤسسة جزيلا الإيطالية وشملت الحصول على ١٨ عينة من ١٥ شهيدًا وجريحًا من ضحايا العدوان على غزة، بالإضافة إلى عينات من شعر ٩٥ فلسطينيًا غالبيتهم من الأطفال وبينهم ٧ نساء حوامل في مرحلة ما بعد انتهاء العدوان.

وأثبتت نتائج الدراسة وجود ٣٠ عنصرًا سامًا ثقيلاً، من أبرزها اليورانيوم بنسب أعلى بكثير من معدلاتها الطبيعية في أجساد المفحوصين، إضافة إلى مواد أخرى مسببة للسرطان مثل الأرزنك والكادميوم والزئبق والكروم والنيكل، والكوبات والفانيديم والنحاس والنيكل، علاوة على مواد تؤدي إلى تسمم الأجنة والجينات وتشوه في نمو الأجنة، مثل: الألومونيوم والزئبق والماغنسيوم اليورانيوم والكرومو الكادميوم والفانيديم والأرزنك والكوبالت والليثيوم والزنك والنحاس ، واكتشف الباحثون من خلال فحص العينات، وجود معادن تؤثر على الهرمونات الجنسية وتؤدي إلى الإصابة العقم للرجال والنساء وتؤثر على الخصوبة والقدرة على الإنجاب، ومن بينها اليورانيوم والألومونيوم والباريوم والأرزنك والكادميوم والكروم والكوبالت والنحاس والرصاص والزئبق والنيكل والفانيديوم والقصدير.

كما تعرضت الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية البيئية المتآكلة في غزة إلى قيود بسبب الحصار المستمر، مما أدى إلى انخفاض كفاءة عمليات إنتاج المياه وتوزيعها والتخلص من النفايات الصلبة وتراجع قدرة السكان على الوصول إلى المياه المأمونة والكافية وخدمات الصرف الصحي المناسبة ، ويوضح الجدول التالي الأضرار والمخاطر البيئية التي يواجهها اللاجئون في غزة .

جدول رقم (٦)

بيانات المياه والصرف الصحي والصحة البيئية

بيانات توضح المياه والصرف الصحي	النسبة أو الأعداد
السكان المتضررون, والحاصلون على مياه سيئة النوعية من الباعة في القطاع الخاص .	890,561 منهم 434,484إناث)
سكان غزة غير المشمولين بشبكات المياه العادمة	٣١ %
عدد لترات مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم تصريفها في البحر في اليوم	٩٨ مليون
٩٠% من الحوض المائي الجوفي في غزة لا تلبي الإرشادات المقبولة دوليا مما يعرض مليون ونصف نسمة إلي مخاطر صحية غير مقبولة	

صورة رقم (١)

صورة لمياه المجارير تتدفق في البحر المتوسط علي شاطئ بحر غزة(أرشيف الأونروا) ٢٠١١م

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) العديد من الصعوبات والتحديات التي يواجهها اللاجئون في الحصول علي حياة صحية بيئية مناسبة فمع تلوث المياه وشدة ملوحتها يلجأ اللاجئون إلي شرائها من مراكز تنقية المياه لأن ٩٠% من مياه القطاع غير صالحة للشرب بسبب التلوث بالمبيدات ومياه المجارير وعدم معالجتها بالشكل الكافي ، كما أظهرت المعطيات

الإحصائية الصادرة عن مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام ٢٠١١ أن ٤٧,٢% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير على مستوى المنطقة حيث بلغت ٧٠,٩% في الضفة الغربية مقابل ٥,٣% في قطاع غزة ، وأن تدني هذه النسبة في قطاع غزة يعزى إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وبسبب المياه العادمة وعدم وجود ضبط لمياه الشرب من قبل الهيئات المحلية في قطاع غزة .

هذا بالإضافة إلي ضخ ما يتراوح من ٩٨مليون لتر يوميا من مياه المجارير غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر المجاور لغزة ، وشكل مما يشكل خطرا صحيا على السابحين والمستجمين بالإضافة إلى تلوث الأسماك والتي تعتبر مصدر غذائي رئيس للفلسطينيين في قطاع غزة.

وبصفة خاصة فإن الشواطئ المقابلة لمدينة غزة، وتحديداً مخيمات الشاطئ ودير البلح والنصيرات، تعتبر ملوثة من مصبات شبكات المجارير الرئيسية، لذلك فإن نوعية مياه البحر قرب هذه المناطق هي أقل من المعايير المعتمدة للسباحة الآمنة، علاوة على الروائح المنبعثة منها والتي يمكن الشعور بها إلى مدى ٥٠ – ١٠٠ مترا داخل تلك المخيمات، مما شكل مخاطر كبيرة، على اللاجئين القاطنين فيها، وعلى مجمل سكان قطاع غزة، والذين يعتمدون على ساحل البحر كمكان وحيد للاستجمام مما يرفع من مستوى المخاطر البيئية والصحية علي السكان اللاجئين ، كما هو موضح بالصورة رقم " ١ " .

ومن جهة آخري وفيما هو مرتبط بالصحة البيئية وخاصة المخيمات فلا تزال ٦,٦% من مساكن اللاجئين في مخيمات قطاع غزة غير متصلة بمرافق الصرف الصحي علما أن هذه النسبة لم تتغير منذ سنوات بسبب عدم معالجة الأمر من قبل الأونروا بالقطاع ، مما شكل هذا الأمر مخاطر حقيقية ناجمة عن اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف ومياه المجارير وخاصة بعد الحصار وصعوبة معالجة مياه الصرف الصحي .

ومما أضيف من صعوبات خلال السنوات الأخيرة وازداد خلال عام ٢٠١١م هو تلوث كافة أجواء القطاع بسبب الأدخنة المنبعثة من مولدات الكهرباء المنتشرة في شوارع القطاع لتشكل ظاهرة جديدة تضاف للظواهر السلبية في حياة سكان القطاع وقد بدت هذه الظاهرة للتعويض عن الانقطاع المتكرر والمستمر في بعض الأحيان للكهرباء عن السكان بسبب نقص الوقود الكافي لتشغيل محطة الكهرباء أو لحاجتها للصيانة مع عدم توفر الإمكانيات بسبب الحصار بحيث أن محطة توليد الكهرباء تعمل بقدرة ٦٠% بسبب تعرض معداتها للقصف الإسرائيلي وعدم السماح بدخول بديل، إضافة لتقليص كميات الوقود اللازم

لتشغيلها ([1]) ، وهذا يدعوا السكان للبحث عن بدائل حتي لو كانت اقل أمن وأكثر خطورة علي صحتهم العامة وعلي البيئة بشكل عام مثل استخدام المولدات الكهربائية والتي تعمل بالسولار والبنزين .

هذا بالإضافة إلي ظروف مساكن المخيمات البيئية فلقد أفرزت سنوات الاحتلال وما تلاها من حرب وحصار إلي خلق واقع بيئي غير صحي شكل مخاطر كبيرة على صحة السكان، فمن خلال الشروط البيئية لمكان معيشة اللاجئ الفلسطيني في المخيمات غير الملائمة وذلك من حيث ضيق المساحة والازدحام الشديد للمنازل و تبين أن متوسط عدد الأشخاص لكل منزل يصل إلى ٥ – ٦ شخص، مع عدم توفر التهوية وقلة المطابخ المنفصلة، بالإضافة إلى الأخطار الصحية الناجمة عن الأبنية المتداعية ذات الجدران المشبعة بالرطوبة ، بالإضافة إلى أسقف المنازل والتي لازال بعضها من الإسبستوس المضر بالصحة العامة .

الصحة الغذائية والأمن الغذائي

إن من الأسس الصحية لتغذية الأطفال هو تغذية الأم أولاً، حيث إن الجنين يتغذى من دمها، ولذلك من المفترض الاهتمام بغذاء الأم الحامل من حيث نوعية الغذاء ونظامه، حتى يكتمل البناء الصحي قبل الولادة وبالتالي يُولد طفل ذو صحة جيدة، وكذلك الحال بالنسبة للأطفال وخصوصاً في السنوات الأولى من حياتهم، فهم بحاجة إلى التوازن النوعي للغذاء وذلك من حيث المواد الغذائية الأساسية وضمن نفس السياق فقد بلغ عدد المواليد في قطاع غزة لعام ٢٠١١ (57.808 مولود حي % 51.4) ذكور و % 48.6 إناث ، لذلك يعتبر توفير الغذاء المناسب لهم من أهم أولويات الأونروا لتوفير الصحة الغذائية ، وذلك من خلال الإشراف على مراكز التموين التابعة لها، والتي تقدم الحليب والأرز والبقوليات والطحين ومواد تموينية أخرى حسب التبرعات والهبات الغذائية المتوفرة التي تصل إلى مخازنها ، هذا بالإضافة إلي الإشراف الدائم على حالة تغذية اللاجئين وحمايتهم و خاصة الرضع والأطفال – أكثر الفئات حساسية من اللاجئين أي سن ما قبل الدراسة وتلاميذ المدارس والحوامل والمرضعات ، وبعض الفئات الأخرى– ويتم ذلك من خلال مراقبة وزن الأطفال الذين يستفيدون من خدمات مستوصفات صحة الطفل .

---

[1] – اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ،دراسات وأبحاث ، (ألف يوم علي الحصار) ،منشورة بتاريخ ٢٤ – ٣ – ٢٠١٠م غزة ، فلسطين

ولكن تقلصت هذه الخدمات كماً ونوعا خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب الحصار والقيود علي إدخال المساعدات الغوثية وهناك سبب أكثر تأثيرا وهو التقليصات المستمرة والسنوية لعمل الأونروا ذاتها وادعائها المستديم بنقص الموارد المالية الخاصة بها .

فيما تحول الأوضاع المتردية الناتجة عن الحصار الإسرائيلي المفروض منذ 5 سنوات، دون أن يتحقق الأمن الغذائي لسكان قطاع غزة ، ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي تمتع السكان في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية أي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة، وعندما لا يتوفر للناس ما يكفي من إمكانيات الحصول على الغذاء نتيجة معوقات مادية أو اجتماعية أو اقتصادية يحصل انعدام الأمن الغذائي .

وللأسباب الاقتصادية والاجتماعية و ارتفاع تكاليف الإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية ازدادت استنزاف آليات التدبر لدى الأسر الفقيرة في إمكانية حصولهم علي الغذاء الملائم ، مما أدي إلي ارتفاع نسبة فقدان الأمن الغذائي في قطاع غزة لتصل إلي 63 بالمائة في أوساط اللاجئين للعام ٢٠١١م بينما بلغت ٦٠,٥% للعام٢٠١٠م أي بزيادة سنوية ٢,٥% ، فيما بلغت النسبة العامة ٧١% من مجمل سكان قطاع غزة منعدمي الأمن الغذائي، ويعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من الوكالات الإنسانية من أجل صحتهم وسلامتهم والأخطر من ذلك هو أن ٦٥% منهم من الأطفال دون سن 18 عاماً ، ويعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من الوكالات الإنسانية من أجل صحتهم وسلامتهم ، ومن ابرز تلك الوكالات الإنسانية هي الأونروا والتي استطاعت مع نهاية عام ٢٠١١م من تقديم مساعدات مالية طارئة ل- ٦٥ ألف أسرة أي ما يقارب من ٣٢٥ ألف شخص – لاجئ يفتقرون للأمن الغذائي ومعرضون للخطر.

وبالنسبة للأطفال يرتبط انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل مع ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد وتوقف النمو، وبالإضافة إلى ذلك تنتج ظروف صحية مثل الإسهال وفقر الدم بسبب نقص الحديد الناتج عن استمرار عدم الحصول على المياه النظيفة والتغذية المتوازنة .

وأظهرت التقارير السنوية الصحية أن نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بلغت نحو ٢,٩% وكانت محافظات شمال غزة ودير البلح وغزة هي الأعلى (٣,٧% و٣,٥% و٢,٤%) على التوالي، مقارنة بباقي المحافظات .

كما أفاد الدكتور عدنان الوحيدي مدير جمعية أرض الإنسان بغزة، أن معدلات فقر الدم ونقص الوزن بين الأطفال في قطاع غزة مرتفعة، وتفوق مثيلاتها في دول الجوار، مؤكداً أن المعدلات تختلف حسب الفئات العمرية والجنس، وتتزايد لمن هم دون الخامسة من العمر. وأضاف أن معدل نقص العناصر الغذائية الدقيقة مثل فيتامين" أ "لدى الأطفال في القطاع يبلغ أكثر من% 22 ، ومعدل النقص المباشر لفيتامين " د " يبلغ 4.1 % و % 27 معدل النقص غير المباشر .وأضاف د .الوحيدي أن أخطر ما في الأمر هو الزيادة المضطردة في نسب التقزم الغذائي، حيث ارتفعت معدلاته من 8% إلى نحو % 14 على مدى ال 16 عاماً الماضية، مؤكداً على أن نسبة أمراض فقر الدم ٧٠% ، وعزا الوحيدي النسب المضطردة في سوء التغذية وفقر الدم لدى الأطفال دون الخامسة في قطاع غزة تتراوح ما بين50 % إلي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي .

الصحة النفسية

إن المناخ السائد في قطاع غزة، بما فيه الحصار والانهيار الاقتصادي والعمليات العسكرية،وفقدان الأمن قد سبب ضغطاً نفسياً هائلا عند الأطفال و يمكن لهذا الضغط النفسي، على المدى القريب، أن يتسبب بالإحساس الشديد بالخوف، والتبول اللاإرادي، وضعف التركيز، واضطرابات الأكل، واضطرابات النوم، وسرعة التهيج، والنشاط المفرط ،وإذا تركت هذه الحالات بدون علاج، فيمكن أن تتضمن تأثيراتها على المدى البعيد بظهور سلوكيات معادية للمجتمع في مرحلة المراهقة ومشاكل عصبية خطيرة في مرحلة الرشد .

ويساهم في تفاقم هذه القضايا الفقر والبطالة وتزايد التأثيرات المحافظة والارتفاع في العنف القائم على النوع الاجتماعي.والضيق السكني وانعدام مراكز الترفيه .

وقد أبرزت التقييمات التي أجريت في أعقاب الحرب عدداً من المشكلات النفسية– الاجتماعية، بما في ذلك الخوف والاكتئاب في أوساط البالغين والأرق والتبول اللاإرادي في أوساط الأطفال، فقد تبين في مسح أجراه برنامج غزة للصحة النفسية المجتمعية بعد الحرب مباشرة أن الغالبية العظمى من الأطفال قد تعرضوا لأحداث صادمة يمكنها أن تسبب أذىً بالغاً لصحتهم النفسية. فمنهم من شهد تدمير المنازل، أو تعرض لاحتجاز قسري من جانب الجنود الإسرائيليين، أو علق في بيته أثناء القصف ، كل ذلك مع تعثر معظم المشاريع والبرامج سواء الدولية أو المحلية الهادفة للتخفيف عن الأثر النفسي للحرب وخاصة عند شريحة الأطفال أو حتي النساء والبالغين ، وحين الحديث عن الأطفال لابد أن نذكر أن

أكثر من ٢٢ ألف يتيم بغزة حرموا من اللعب واللهو وأجبروا أن يكونوا أيتاما وهم في أشهرهم الأولى ، فقدوا كلمة "أبي و أمي" ، وأصبحوا يعانون من الكبت والحرمان الذي أصبح صديقاً حميماً لهم في غزة فيما أضيف إليهم ألف وخمسمائة يتيم بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع .

وتشير نتائج بعض الدراسات في مجال الصحة النفسية في قطاع غزة أن ٥١% من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن ٤٧% منهم غير قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح ٤٨% منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على ٦١% منهم ومما هو ملفت للانتباه انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية في المناطق الفقيرة ، فيما تشير الإحصائيات الأخيرة لوكالة الغوث الأونروا لعام ٢٠١١م أن ٨٠% من الأطفال بغزة يشعرون أحيانا بالتوتر أو في أغلب الأوقات ، و٨٠% يشعرون بالحزن أحياناً أو اغلب الوقت ، هذا بالإضافة إلي بروز المؤشرات السلبية النفسية والاجتماعية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين و اضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين .

رابعـــاً : الواقـــع التعليمي

لاشك أن العلم هو المحور الرئيس في تطور الشعوب وتقدمها، فهو يساعد على تقدم المجتمعات ورقيها، فالمجتمعات المتحضرة تهتم اهتماماً كبيراً بالتعليم في شتي المستويات والمراحل، لهذا لعب التعليم الدور الأساسي في حياة اللاجئين، ليسيروا قدماً إلى الأمام ، ولقد اكتسب التعليم أهمية خاصة لدى الشعب الفلسطيني الذي شرد عن أرضه عام ١٩٤٨م، لأنهم اعتبروه السبيل لبناء مستقبل أيسر لهم، وذلك لأنهم حرموا من حقوقهم الطبيعية، فأصبح التعليم ثروتهم الوحيدة لبناء مستقبل زاهر ، فأقبلوا عليه ليعبروا عما في أنفسهم من طاقات ومواهب محاولةُ منهم في التخفيف عن أنفسهم، لتذليل الصعاب التي يعيشون فيها .

اولاً – الجهات المشرفة علي تعليم اللاجئين

نظراً لظروف القطاع الاستثنائية، والطبيعة الديموجرافية لسكان القطاع، والتي أفرزت فئتين من السكان وهما: السكان الأصليون واللاجئون، فلقد أشرفت عليهم ثلاث جهات رئيسة لتقديم الخدمات التعليمية وهى:

- الحكومية أي السلطة الفلسطينية
- الجهات الدولية أي وكالة الغوث
- الجهات الخاصة أو الأهلية.

ويمر الطالب خلال تحصيله المدرسي بثلاث مراحل تعليمية متتالية، مدتها إثنتا عشرة عام، وتبدأ بست سنوات في المرحلة الابتدائية ويليها ثلاث سنوات في المرحلة الإعدادية، ثم يتبعها المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات، ويخضع الإنتقال من مرحلة إلى أخرى لإجتياز امتحانات رسمية، ثم يليها مرحلة التعليم الجامعي ومدتها أربع سنوات، أو مرحلة التعليم المتوسط أو الدبلوم ومدته سنتان ،ويمكن تحديد عدد المدارس والشعب وعدد الطلاب حسب إشراف كل جهة حسب الجدول التالي :

الجـدول رقم (٧)

تطـور أعـداد المدارس الحكوميـة الغوثيـة والخاصة في قطاع غـزة للأعـوام الدراسيـة ٢٠١٠ – ٢٠١٢م

المرحلة	مـدارس				شعـب				طـلاب			
	العـــام الدراسي ٢٠١٠ / ٢٠١١											
	حكومية	غوثية	خاصة	المجموع	حكومية	غوثية	خاصة	المجموع	حكومية	غوثية	خاصة	المجموع
أساسية	260	٢٣٨	٣٤	532	3975	5643	388	10006	146511	210932	8306	365749
ثانوية	١٣٤	٠	١٢	146	2267	0	240	2507	86640	0	6228	92868
المجموع	**394**	٢٣٨	٤٦	**678**	**6228**	**5643**	**628**	**12513**	**233151**	**210932**	**14534**	**458617**
	العـــام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢											
أساسية	263	243	37	543	3975	5935	442	10352	143848	217605	9619	371072
ثانوية	134	0	11	145	2243	0	237	2480	85825	0	6060	91885
المجموع	397	243	48	688	6218	5935	679	12832	229673	217605	15679	462957

ومن خلال الجدول السابق يمكن تقسيم المدارس في قطاع غزة للعام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢ حسب الجهات المشرفة وعدد المدارس على النحو التالي:

١ – المدارس الحكومية (٢٤٣) مدرسة و تشكل ٥٧,٧% من إجمالي مدارس قطاع غزة.

٢– المدارس الغوثية (٢٤٣) مدرسة والتي تشكل ٣٥,٣% من إجمالي مدارس قطاع غزة.

٣–المدارس الخاصة (٤٨) مدرسة وهى تشكل ٧% أي من إجمالي مدارس القطاع .

ويتضح أيضا أن إجمالي عدد المدارس للعام ٢٠١١م قد ازداد بفارق عشرة مدارس عن العام الدراسي السبق بحيث بلغت عدد المدارس ٦٨٨ مدرسة بينما بلغت ٦٧٨ مدرسة في العام ٢٠١٠ ، وتعتبر هذه الزيادة محدودة جداً ولا تتلائم مع الزيادة في أعداد الطلاب وطبيعة الزيادة السكانية ، بحيث بلغ عدد الطلاب في العام ٢٠١٠(**458617**) فيما وصل عدد الطلاب إلي (462957) وهذا مما يسبب الكثافة المدرسية والصفية وبالتالي يؤثر علي جودة التعلم والاستيعاب لدي الطلاب .

كما بلغت نسبة الشعب في المدارس الحكومية الي٤٨,٤٦% من إجمالي شعب مدارس القطاع وتقاربت معها الشعب بمدارس الأونروا لتصل إلي ٤٧,٢٥% من إجمالي الشعب – وتأتي هذه الزيادة بعدد الشعب لدي المدارس الغوثية بسبب افتتاح خمسة مدارس جديدة مع العام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢ ولم تكن في العام السابق – (تم افتتاح خمس مدارس جديدة ، في عدة مناطق من ضمنها المناطق النائية لتعالج مصدر القلق للتجمعات السكانية هناك ، هذه المدارس هي – مدرسة الرياض في رفح – مدرستان في النصيرات ومدرسة الفخاري – ومدرسة معن ، وحسب بيانات الأونروا يوجد هناك ٤٥ مدرسة في طور الإنشاء ومتوقع الانتهاء منها مع العام الدراسي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ .،أخبار الانروا ، سبتمبر ٢٠١١ ، المكتب الإعلام ، الأونروا غزة)– ويبقي أن نشير إلي أن ٥,٢٩% من الشعب تحت إشراف الجهات الخاصة ، كما بلغت نسبة الإناث ٤٨,١% من مجمل عدد الطلاب اللاجئين ضمن المدارس الغوثية

ويبقي أن نشير فيما يتعلق بالخصائص التعليمية أن نسبة الأمية قد بلغت ٤,٧% في الأفراد لعمر ١٥ سنة فأكثر في العام 2011 ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ٢,١% و٧,٤% للإناث.

ثانياً : العوامل المؤثرة على تطور تعليم اللاجئين

عند الحديث عن واقع تعليم اللاجئين يجب التعرف علي أهم المعيقات لتطور تعليم اللاجئين في قطاع غزة وهي علي النحو التالي :

اولاً : الكثافة الصفية

لا تزال مشكلة الكثافة الصفية وخصوصاً مع نقص التمويل لتوفير مدارس ومنشآت إضافية، بسبب الحصار المستمر وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي للعام ٢٠١٢م أن ٧٩ مدرسة من إجمالي المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترة الواحدة وأن هناك ٣١٨ مدرسة أي ٨٠,١٠% مازالت تعمل بنظام الفترتين أو المناوبات المزدوجة النظام .

وضمن نفس السياق هناك حوالي ٩٠% من مدارس الأونروا الابتدائية والإعدادية ، معظمها تعمل بنظام الفترتين، الأمر الذي يجعل الطلاب يحصلون على تعليم مختصر .

كما بلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد في مدارس وكالة الغوث وخاصة الإناث قرابة٤٠ إلي ٤٢ طالب كل ذلك شكل عائق كبير أمام تطور تعليم اللاجئين وخصوصا مع الزيادة في عدد الطلاب ومحدودية عدد المدارس والغرف الصفية ، وهذا الأمر يستدعي بناء العشرات، إن لم يكن المئات من المدارس، التي يمكن لها أن تساعد أيضاً على حل مشكلة البطالة في صفوف خريجي الجامعات من اللاجئين.

ثانياً : ممارسات الاحتلال

ومن الواضح أن سلطات الاحتلال تستهدف دوما عرقلة تطوير التعليم من الناحية الكمية والنوعية والمهنية لإبقاء سكان القطاع على هيئة مجموعة من العمال الغير المهرة بغية تشجيع الشباب على مغادرة البلاد كخطوة من سلسلة خطوات تتبعها السلطات لتفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها، بالإضافة إلى الحد من النمو الفكري بين أبناء المجتمع والتي من شانها أن تؤدى إلى ازدياد الشعور بالهوية الوطنية والانتماء والتماسك الاجتماعي والى التصدي للاحتلال ومناهضته ، فعندما بدأ العام الدراسي ٢٠١٠/ ٢٠١١ م والاحتلال يواصل إغلاق المعابر ووضع قيود علي الواردات مما اثر علي دخول اللوازم الحيوية والمواد الأساسية لقطاع التعليم وتقييد وصول الطلبة الفلسطينيين إلى التعليم العالي خارج غزة وحرمانهم من الدراسة بجامعات الضفة الغربية وقد ساهم ذلك في إحداث انخفاض ملحوظ في الأداء الأكاديمي بين طلبة غزة ، كما امتدت القيود لتشمل الورق اللازم لطباعة الكتب

المدرسية والأخشاب اللازمة للمقاعد، ورزم المواد التعليمية الأساسية، وكذلك أجهزة الحاسوب ، و هذا مما كان له تأثيرات بالغة على جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

كما تسبب الاحتلال من خلال ممارساته من خلق بيئة تتميز بالفقر والعنف ولا تساعد بأي شكل من الأشكال على التحصيل الدراسي، فالحصار ثم الحرب مع استمرار الحصار والبطالة المتفاقمة والواقع الاقتصادي والمعيشي والصحي والنفسي المتردي والذي اثر ولازال يؤثر علي مستوي وعقول الطلاب بدل التركيز بواقعهم التعليمي.

وهذا مما شكل تحدياً كبيراً أمام التطور التعليمي لدى الطلاب اللاجئين الملتحقين بمدارس الأونروا ففي فترة السنتين ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، بلغ معدل الفقر المدقع في ١٠٨ مدارس أكثر من ٣٠ بالمائة، وبلغ في ١٩ مدرسة ٤٠ بالمائة أو أكثر، وكانت هناك نسبة كبيرة من الطلبة في الصف الأول وحتى التاسع الذين يكافحون لتلبية الحد الأدنى من المعايير اللازمة لاستمرار مسيرتهم التعليمية، فيما يتأخر الطلبة الذكور عن الإناث بنسبة ١٠ بالمائة في مستويات التحصيل، كما توجد لدى الأولاد معدلات أعلى من الإصابات المدرسية بنسبة تساوي واحد إلى عشرة بالمقارنة مع الفتيات. إن جميع هذه القضايا، يضاف إليها معدلات التسرب المدرسي المقلقة، تؤكد أن هناك حاجة واضحة لتقديم المزيد من الدعم المركز في مجال التعليم .

ثالثاً : عدم توافق وتجانس الواقع الإداري

من خلال الاطلاع علي الواقع التعليمي والسياسات المتبعة سواء في المدارس الحكومية أو الغوثية يتضح وجود سياستان متباينتان مما افرز وآقع من عدم التكيف والرضي عن سياسة القائمين والمنفذين لتلك السياسات الاداريه وبدي هذا الأمر أكثر وضوحا في القرارات والأوامر والخطة المتبعة الغير موحدة في كل من جهاز التعليم الحكومي والغوثي والتي تختص بالطالب والمعلم وذلك مثل احتساب مواد وإلغاءها ومن قرار عدم الضرب وامتحانات التفوق أو التميز ، في مقابل إضعاف موقف المعلمين وتعريضهم للمسائلة لأهون الأسباب في المدارس الغوثية وغيرها من القرارات والتي هي مخالفة وغير مطبقه في المدارس الحكومية بنفس المنطقة لينتهي الأمر بواقع غير متجانس في التعبير عن سياسة التعليم لبناء جيل موحد في بلد واحد وخصوصا أن من اللاجئين هم طلاب ضمن المدارس الحكومية في نفس المنطقة التعليمية .

رابعاً : المناهج والخطة المتبعة

يجمع الكثير من المعلمين والمعلمات على أن المشكلة تتفاقم وأن الوضع يزداد سوءا على صعيد تدهور المسيرة التعليمية في مختلف جوانبها ويعزون ذلك إلى عدم مطابقة تنفيذ الخطة التي أقرتها الوكالة على الواقع في هذه الظروف الصعبة ويوضح بعض المعلمين بقولهم (أننا نعمل كل ما بوسعنا من أجل تعليم الطلاب ولكننا نصطدم في كثير من الأحيان بضخامة المعلومات في المنهاج ونقص الحصص الدراسية المخصصة وليس أدل على ذلك مادتي اللغة الانجليزية والمواد الاجتماعية ناهيك أيضا عن التزامنا بالخطة التعليمية في إنهائها في وقت زمني محدد وهذا يجبرنا على الإسراع فيها دون أي أعتبا ر للطلاب سواء إذا كان فهموا أم لا) كما قال البعض منهم (أن المنهج قوى جدا ويتناسب مع التطور في العلم لكنه في نفس الوقت يحتاج إلى ظروف مناسبة وإمكانيات كبيرة موضحا أن الخطة التعليمية راعت مواد على حساب مواد أخرى ليس أقل منها أهمية وضرب مثالا على ذلك مادتي اللغة الانجليزية والمواد الاجتماعية وأضاف أن الذي زاد الطين بلة نوعية الأسئلة وعدم تناسبها مع الفروق الفردية للطلبة وقال بنوع من المرارة أنظر إلى نتائج الفصل السابق وهذا يؤكد ويدعم ما نطالب به من أعادة صياغة الخطة وتخفيف المواد الدراسية في المناهج

ومن أجل معالجة ذلك، تحاول الأونروا إعطاء الطلاب مساعدة إضافية من خلال مشروع مدارس التميز، ويشمل ذلك:

- وجبات غذائية
- برامج تعليمية صيفية
- حصص إضافية في الموضوعات الصعبة
- مواد مساندة بهدف تبسيط المنهاج

ومع كل ذلك تبقي المشكلة في غاية الصعوبة والتعقيد لان لها أبعاد تراكمية وعميقة ولارتباطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئة المحلية وتبقي الضرورة ملحة لتحسين واقع تعليم اللاجئين وخاصة في المخيمات الثمانية الموجودة في القطاع وإيجاد خطط ومشاريع أكثر موضوعية وواقعية وان تأخذ بالاعتبار مشاركة البيئة المحلية والأهلية لإزالة معيقات تطوير واقع تعليم اللاجئين .

خامساً : مشكلات التعليم الجامعي والعالي

أ- البطالـــة :

ما زال النظام التعليمي لا يستطيع أن يخرج العمالة المناسبة لاحتياجات سوق العمل وفق دراسات وخطط معدة ، فهناك حاجات، لتطوير برامج تدريبية لتحقيق مرونة للعمالة لتكون قادرة على التجاوب مع التغيرات التكنولوجية التي قد تتطلب الانتقال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، في وقت بلغت فيه معدل البطالة بين الخريجين الشباب ٤٥,٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ ، وهناك العديد من العوامل المتحدة والتي تسببت في زيادة نسبة البطالة بين الخريجين الجامعين في قطاع غزة وهي علي النحو التالي :

١ -عدم وجود سياسات تحدد الحاجات لحجم القوي العاملة وخصائصها وتوزيعها لتحدد السياسات التعليمية والتدريبية اللازمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب علي القوي العاملة من الخريجين .

٢ -ظروف البطالة العالية المتراكمة عبر السنوات مما زادت من ضعف الفرص أمام الخريجين الجدد في الحصول علي وظائف .

٣- ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل في قطاع غزة علي استيعاب الخريجين أو حتي جزء منهم بسبب التعطيل الشبه الشامل لمعظم القطاعات الاقتصادية مما زاد من التنافس على الوظائف المحدودة سواءً تلك التي تعلن عنها أو لم يتم الإفصاح عنها للعامة .

٤- الإعلان الداخلي للوظائف في معظم الأحيان من قبل المؤسسات الحكومية والغوثية ، بحيث أصبح دارج في الآونة الأخيرة الإعلان عن طلب وظائف للموظفين الداخليين لعدم إضافة أعداد جديدة من الموظفين علي الميزانية ، وهذا من شانه أن يبقي أعداد البطالة في أوساط الخريجين يراوح مكانه .

٥- وبسبب الحصار المطبق علي القطاع حال دون فتح أسواق العمل العربية للخريجين الفلسطينيين لاستيعاب الخريجين ضمن عقود لفترة محددة ، مع تفعيل صندوق التشغيل في البلدان العربية والتي تم الاتفاق على إنشائه في القمة العربية الاقتصادية في الكويت .

كما ابدي العديد من الخريجين استيائهم من حالة الانقسام الداخلي وأثره على اعتماد الشهادات الجامعية العليا من حملة الماجستير والدكتوراة حيث الاختلاف في الوصول إلى المعادلات بين وزارتي التعليم العالي في رام الله وغزة مما أثر سلبيا على الخريجيين من حملة الشهادات العليا ، وعدم تمكنهم من الحصول على المعادلات العلمية ،ومن الطبيعي

جداً في مثل هذه الظروف تدهور النمط الثقافي التربوي في معظم المؤسسات التربوية التعليمية بدءً من المدارس وانتهاء بالجامعات

ويرجع السبب في ذلك أن معظم الجامعات في القطاع هي أهلية باستثناء جامعة واحدة حكومية وبالتالي تحتفظ كل جامعة لنفسها بسياسات خاصة بها في قبولها للموظفين الجدد ، مع غياب السياسة العامة للتعليم العالي الفلسطيني بسبب حدوث حالة الانقسام الفلسطيني ، ووجود أكثر من وزارة للتعليم العالي ، مما أدي لعدم وجود سياسة موحدة اتجاههم ، وهذا من شأنه حدوث أزمات و زيادة في البطالة بين الخريجين بسبب عدم تكافؤ الفرص وعدم .

ب – الرسوم الجامعية

تشكل الرسوم الجامعية وزر ثقيل علي كاهل الآباء من خلال محاولة توفيرها لأبنائهم في مراحل التعليم الجامعي ، وخصوصاً من تفاقم الأزمات والحصار وزيادة البطالة وزيادة الفقر ، وخصوصاً بين أوساط اللاجئين والأسر المعسرة منها ، مما يشكل عائق أمام العديد من الطلاب في الاستمرار في مواصلة التعليم والتوجه لمساعدة أسرته ووالديه لتوفير الدخل المناسب لهم ، وما هو ملفت للانتباه أن الرسوم الجامعية بلغت أعلي معدل لها قياساً بدول الجوار علماً أننا لم نصل بعد لمجانية التعليم أو علي الأقل رمزية الرسوم كما هو سائد بالدول المحيطة ، بحيث يصل متوسط قيمة الساعة الدراسية للتخصصات الإنسانية إلي ١٥ – ٢٠ دينار فيما تصل قيمة الساعة المعتمدة للتخصصات العلمية إلي ٣٠ – ٤٥ دينار وعلي صعيد الدراسات العليا يلاحظ أيضا أن تكلفة الدراسة للماجستير تعادل ما يقارب من ٥٠٠٠- ٦٠٠٠ دينار وهو يقارب المبلغ المدفوع للطلاب الأجانب أو الوافدين بالجامعات المصرية ، فيما لا يكلف المصريين سوي ثلث هذا المبلغ لإتمام دراسة الماجستير في الجامعات المصرية الحكومية ،كل ذلك مما ترتب عليه أن هناك أكثر من ١٠ آلاف خريج وخريجة من قطاع غزة مستقبلهم عالق في شهادات تخرج رفضت جامعاتهم منحهم إياها، لتوصل لهم جملة واحدة:" ادفعوا ما هو متراكم عليكم من رسوم ومستحقات لتحصلوا على شهادتكم"، ولكن أوضاعهم الاقتصادية والمالية الصعبة تمنعهم من ذلك ليبقى سوق العمل أمامهم مغلق وفي إحصائية لعام ٢٠١٢ أظهرت أن ٥٠٥١ خريج وخريجة و ٣٧٩٤ من جامعة الأزهر، و١٩٣٨ من الجامعة الإسلامية ، و١١١٠ من جامعة الأقصى محجوزة شهاداتهم لعدم دفعهم الرسوم والمستحقات المتبقية عليهم للجامعة . والسبب في الارتفاع والاختلاف في قيمة الرسوم الجامعية هو

١ –عدم وجود جامعات حكومية بالقدر الكافي بقطاع غزة سوي جامعة واحدة وهي جامعة الاقصي .

٢ – حالة الحصار وزيادة الطلب علي الجامعات الداخلية الخاصة .

٣ –تعدد وزارات التعليم العالي وعدم وجود سياسة موحدة وخاصة في قيمة الرسوم الجامعية وشروط القبول للطلاب وغيرها من القضايا ، التي أثارت اهتمام الطلاب وهمومهم .

نتائـج الدراســة والتوصيــات :

من منطلق أن الأغلبية العظمي لسكان قطاع غزة هم من اللاجئين لأنهم يشكلون ثلثي السكان وهذا ما يدفعنا لتأكيد أن أمر الحصار والحرب الاخيره هو موجة ضد اللاجئين وان هذه الممارسات تضاف إلي سلسلة الجرائم الموجهة ضد اللاجئين وقضيتهم في موقع لجوءهم قطاع غزة ، لذلك سعت الدراسة للكشف عن اتجاهات التغيير في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، مرورا بالحرب الإسرائيلية على غزة حتى يناير ٢٠١٢ كونهم يمثلون جزء هام من الشعب الفلسطيني وشهدوا مأساته نتيجة طردهم من وطنهم ، واعتمدت الدراسة على آخر إحصائيات لعام ٢٠١١م والخاصة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة داخل وخارج المخيمات من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، لتوضيح مراحل التطور والانحسار، والعوامل المؤثرة على أوضاعهم ، يجب التأكيد علي المحاور التالية كأهم نتائج للدراسة :

اولاً : المحــور الديمجرافي (السكاني والسكني)

– بلغ تعداد اللاجئين في القطاع حتي كانون أول ٢٠١٢ ما تعداده **1,217,519** أي ثلاثة أرباع سكان القطاع .

– وبلغت معدل الزيادة السنوية ٤,٢% وهي أعلي نسبة زيادة سكانية بين أوساط اللاجئين في مواقع شتاتهم وبذلك يشكل لاجئ القطاع **23.7** % من إجمالي عدد اللاجئين بمواقع الشتات حتي بداية عام ٢٠١٢ ، علما أن **526,891** لاجئ لازالوا قاطنين في المخيمات الثمانية و يشكلون ما نسبته ٤٣% من إجمالي لاجئي القطاع

– كما أن عدد اللاجئين خارج المخيمات لعام ٢٠١١ قد بلغ **690,628** وهي أعلي بقليل من نسبة السكان اللاجئين داخل المخيمات أي ٥٦,٨% من مجمل السكان اللاجئين فيما

بلغت النسبة ٥٣,٢% لعام ٢٠١٠م وتعتبر هذه الزيادة في النسبة مؤشر طبيعي للزيادة السكانية مع ارتباط المباشر بالضائقة السكانية بالمخيمات مما نتج عنها خروج ٣,٦% ما بين الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠من اللاجئين للالتحاق إما بمشاريع الإسكان أو الأحياء المحيطة .

– وبلغت أعلى نسبة كثافة سكانية في مخيم دير البلح لتصل إلي ١٦٢نسمة / للدونم الواحد فيما شكل مخيم المغازي أقل معدل للكثافة وسجل ٤٧ نسمة / للدونم الواحد .

– ونتيجة للحصار والقيود علي إدخال مواد البناء لم يتم تنفيذ سوي ٢٣% من الوحدات المقررة في مشاريع إعادة الإسكان التي تنفذها الأونروا في جنوب القطاع، علما أن الأونروا بدأت بعد العام ٢٠١١م بالشروع في تنفيذ المراحل الأولي من تلك المشاريع المتبقية بعد أن سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال مواد البناء لصالح مشاريع الأونروا بقطاع غزة

– فيما يقدر بأن ٦٧٠٠ منزل للاجئين في غزة بحاجة إلى إعادة بناء بسبب العمليات العسكرية ، منها ٢٣٠٠ تم تدميرها أثناء الحرب الأخيرة و ١٤٠٠ تعرضت للتدمير قبل عملية الرصاص المصبوب و ٣٠٠٠ منزل في المخيمات تعد آيلة للسقوط وغير صحية وتحتاج إلى إعادة بناء.، ولم يتم لحتي الآن أي اعمار بسبب الحصار المستمر ، فالواقع السكني الديمجرافي هو الأسوأ حالا بسبب الحصار والحرب .

– أما بخصوص الكثافة لمتوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية قد بلغ ١,٧ فرداً للغرفة في مخيمات الأراضي الفلسطينية أما فيما يتعلق بنسبة الأسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة سكانية مزدحمة ثلاثة أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة، فقد بلغت هذه النسبة ، ١٢,٢% أسرة في مخيمات قطاع غزة. وتشير البيانات إلى أن ٥٥,٢% من الأسر في مخيمات قطاع غزة، تسكن في مساكن مساحتها أقل من ١٢٠م٢.

– كما أن أزمة السكن في قطاع غزة أصبحت من احد الهموم التي يعاني منها سكان القطاع وخاصة اللاجئين ، وقد تفاقمت هذه الأزمة خلال السنوات الأخيرة بفعل الزيادة السكانية والحرب الأخيرة والتي تسببت بتدمير آلاف المساكن ، ومما زاد من ثقل الأزمة وصعوبة حلها هو الارتفاع الحاد بأسعار الأراضي والشقق السكنية من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١١ بحيث بلغت الزيادة من ٧٠ –١٠٠% لثمن المتر الواحد مع محدودية الدخل وزيادة البطالة .

ثانياً : الواقـــع الاقتصـــادي والمعيشي

– كنتيجة طبيعية للحصار المستمر علي قطاع غزة للعام الخامس علي التوالي فلا تزال ما نسبته ٨٣% من مصانع قطاع غزة مغلقة أو تعمل بنصف طاقتها أو اقل بسبب انعدام المواد الخام والقدرة علي التصدير ، مما أدي إلي إغلاق ٩٥% من المنشآت الصناعية أي ما يقارب من ٣٧٠٠ مصنع من مجموع ٣٩٠٠ منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٢٠ %.

– ففي أعقاب الإغلاق المفروض على معبر كارني – المعبر التجاري الرئيسي لغزة والاستبدال عنه بمعبر كرم أبو سالم مما أدي إلي انخفاض متوسط عدد حمولات شحن البضائع الواردة إلى غزة بشكل حاد بحيث تراوحت نسبة العجز في الواردات اليومية من ٧٢,٩ – ٨٠% عما كانت عليه ما قبل الحصار .

– فيما أوضحت الدراسة أن هناك سياسة حصار ثابتة الإحكام ويمكن الاستدلال عليها من خلال ثبات حجم الواردات لشهور الأخيرة لعام ٢٠١١ ضمن الحد الأدنى لاحتياجات السكان في قطاع غزة وخاصة مواد البناء الضرورية لإعادة الاعمار .

– وفيما يتعلق بالصادرات فهي لا تزال تعاني أيضاً من قيود مشددة ، و ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حظراً شاملاً على تصدير كافة أنواع المنتجات المصنعة في قطاع غزة إلى الخارج، بما في ذلك إلى الضفة الغربية وفلسطين المحتلة ، وذلك منذ تشديد إغلاق المعابر التجارية لقطاع غزة في حزيران / يونيو **2007** ، وتشير المعطيات الواردة عن الجهاز المركزي للإحصاء ، فقد تم تصدير ١٥,٢% من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلي العالم الخارجي .

– ولم تقتصر تعديات الاحتلال علي البر بل والبحر أيضا حيث تم تدريجياً تقليص المنطقة التي يسمح بها للصيد إلي ٣ أميال بحرية لعام ٢٠٠٩ م ونتيجة لذلك انخفض معدل العمل بالصيد إلي ٦٦% حيث بلغ عدد الصيادين الذين لازالوا يمارسون مهنة الصيد إلي ٣٤٠٠ حتي مايو ٢٠١٠ ، وهذا مما شكل استنزاف حقيقي للاقتصاد ومصادر الدخل لمجمل سكان القطاع ومنهم اللاجئين لأن هذه المهنة تعتبر أساسية لهم ولسكان المخيمات

– كما تبين من الدراسة أن هناك نشوء اقتصاد غير قانوني كنتيجة طبيعية لاستمرار الحصار وهو علي شكل إقتصاد الأنفاق الممتدة تحت حدود غزة مع مصر، إذ يتيح إمكانية توفير أنواع من البضائع التي ما كانت لتتوفر بطريقة أخرى، وإن كانت كثيراً ما تعرض بأسعار مضخمة للغاية – ارتفاع جنوني بالأسعار بنسبة تتراوح من ٣٠ % إلى ١٠٠ %–

هذا علاوة علي عدم الرقابة الكافية لمقاييس الجودة لتلك البضائع التي ترد عبر الأنفاق و لا يمكن بأي شكل اعتبار ذلك بديلاً حيوياً يغني عن البضائع الواردة من خلال المعابر التجارية والرقابة الرسمية وحسب المقاييس والاتفاقيات الدولية للبضائع الواردة .

– أما بخصوص التحديات اليومية والمعيشية التي واجهها السكان في قطاع غزة ولا زالت قائمة و هي :

١– **أزمــة الوقود** : فحتي نهاية عام ٢٠١١ سمحت سلطات الاحتلال بدخول **49,780** طن غاز، وهي كميات محدودة تشكل **% 33** من احتياجات القطاع من الغاز يومياً ، أما فيما يتعلق بالمحروقات فلم يسمح سوى بدخول كميات محدودة من البنزين **638,000**لتر وهي كمية تقل عن**1 %** من احتياجات القطاع وتم إمداد القطاع بنحو **2,519,000** لتر من مادة السولار، وقد شكلت هذه الكمية **1.31%** من واردات القطاع قبل قرار التقليص للوقود

٢– **أزمة انقطاع الكهرباء** :بحيث يتم انقطاع الكهرباء يومياً من ٨ ساعات إلى ١٢ ساعة حسب حجم الأحمال و الضغط على الشبكة ، وأصبح من المعتاد سماع دوي المولدات في الشوارع في قطاع غزة فالعديد من المواطنين لقوا حتفهم بسبب مولدات الكهرباء لسوء الاستخدام أو لعدم جودة تلك المولدات وعدم وجود أنظمة الحماية الكافية فيها و نتيجة للتخزين الخاطئ للسولار و البنزين ، كما أن العديد من المواطنين أصيبوا بحالات اختناق و نشوب حرائق .

٣– أزمـة السفر تواصلت معاناة سكان القطاع الراغبين في السفر للخارج عبر معبر رفح الحدودي، وقد احتاج المواطنون الراغبين في السفر إلى التسجيل، وحجز موعد مسبق للسفر، نتيجة العدد المحدود المسموح بسفره يومياً، على الرغم من إدخال السلطات المصرية تحسينات على عمل معبر رفح الحدودي في بداية يونيو **2010** وفي أواخر مايو **2011** كما أن حركة السفر لا تزال تنخفض عن مستويات ما قبل الحصار .

– كما أظهرت نتائج المسح للفقر الذي أجرته الأونروا مع نهاية عام ٢٠١١ م ومطلع عام ٢٠١٢ الخاصة بالواقع المعيشي للاجئين في قطاع غزة أن هناك تفاقماً تراكميًا في تدني المستوي المعيشي و الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال المؤشرات التالية :

١– أن ٧٠% من اللاجئين يعتمدون في تلبية احتياجاتهم ومعيشتهم علي مساعدات الأونروا سواء الغذائية أو التموينية أو حتي النقدية – فهناك ما يقارب من ٣٢٥ ألف شخص يعتمدون علي المساعدات النقدية المقدمة لهم من الأونروا .

٢- بلغ معدل البطالة **33.8** بالمائة في أوساط اللاجئين في النصف الأول من السنة ٢٠١١ مما يعني أن أكثر من **116** ألف شخص في غزة بدون عمل، ومن بينهم حوالي **73,875**لاجئاً،، كما تشير إحصائيات الأونروا إلي أن نسبة مشاركة اللاجئين في القوي العاملة لم تتجاوز ٣٧% بالمقارنة مع ٥٠% لغير اللاجئين .

٣- كما بلغت نسبة الفقر المدقع في أوساط اللاجئين ٤٧,٩ % و بعد بدء الأونروا بالعمل بنظام تحديد علامات قياس الفقر على مدى السنتين الماضيتين، تمكنت من تحديد **200,000**لاجئ إضافي يعيشون تحت خط الفقر المدقع الذي يساوي **1.60** دولار في اليوم .وهذا العدد الجديد من الحالات رفع العدد الكلي إلى **300,000** ، إلى جانب **300,000** شخص آخر يعيشون تحت خط الفقر المطلق البالغ **4** دولارات في اليوم .

٤- وبلغت عدد حالات العسر الشديد ١٠٦٠٠٢ لاجئ وهي تعتبر أكثر الحالات تصنيفاً من حيث الحاجة وانعدام لمستوي الدخل .

ثالثـــا : الواقـــــع الصحي

- علي صعيد الصحة العامة ونتيجة لفرض الاحتلال منطقة عازلة وتتراوح مساحتها من **300**إلى **1500** متر، وتتسبب هذه المنطقة باستشهاد وإصابة العديد من سكان القطاع كما أنها تحول دون وصول الخدمات الصحية والإرشادية اللازمة للسكان القاطنين في تلك المناطق و يقدر المتضررون منها ب/ **178** ألف شخص – أي حوالي **12** بالمائة من مجموع السكان في قطاع غزة

- كما أن الغارات الجوية والاجتياحات وعمليات التجريف التي تقوم بها قوات الاحتلال تشكل تهديداً صحياً خطيراً للسكان المدنيين ، فمع نهاية عام **2011** م ، قتلت هذه الأعمال **50** مدنياً فلسطينياً – بالمقارنة مع **35** شهيد في سنة . **2010** وارتفعت الإصابات أيضا خلال السنة، من **1549** في سنة **2010** إلى **1612** في سنة

- وبسبب الحصار الجائر والمستمر علي سكان القطاع لجأ السكان إلي البحث عن بدائل ولو أكثر خطورة فكانت الأنفاق التي أنشئت منذ مطلع عام ٢٠٠٦ علي طول الحدود بين قطاع غزة ومصر والتي أصبح العمل بها من أكثر الظواهر خطورة علي حياة العاملين بها بحيث بلغ إجمالي عدد الشهداء ١٥١ شهيد منذ أن بدأ العمل بها وسجل عام ٢٠٠٩ اكبر عدد من الشهداء بحيث بلغ ٣٧% من مجمل عدد الشهداء ويليه عام ٢٠١٠ بحيث شكل ٢٤,٥% بواقع ٣٧ شهيد منهم ١٩ شهيد من سكان رفح وذلك بسبب قصف الأنفاق من قبل الاحتلال أو لأسباب خاصة بانهيار تلك الأنفاق أو الاختناق .

– وبخصوص الصحة العلاجية : توصلت الدراسة إلي أن زيارات المرضي للعيادات الغوثية للأعوام الأخيرة قد تضاعف بشكل كبير قياساً بعدد اللاجئين الكلي بحيث بلغ عدد الزيارات المرضية للعام ٢٠١٠ إلي **4,587,461** زيارة سنوية وهو يعادل ٣٩٣% من إجمالي عدد اللاجئين في القطاع ومن الملاحظ أيضا أن الاعتماد علي العيادات الطبية الغوثية ازداد خلال السنوات الأخيرة عما هو قبل الحصار لعام ٢٠٠٧ م بنسبه ٥٠% ويرجع ذلك لضعف الخدمات الطبية الحكومية بشكل حاد نتيجة نقص الأدوية والمعدات الطبية اللازمة نتيجة الحصار وآثاره المتراكمة ، ويمكن إيعاز الأمر أيضاً لمجانية الخدمات العلاجية التي تقدمها الأونروا قياسا بالتكلفة العلاجية الحكومية ، فيما عادت نسبة الاعتماد علي المراكز الغوثية من قبل اللاجئين بالاعتدال والتراجع مع نهاية عام ٢٠١١م لتصل إلي ٣٦٠% بسبب التحسن الطفيف للخدمات الصحية الحكومية بعد دخول العديد من قوافل المساعدات والأدوية والتسهيلات الخاصة بمعبر رفح و التي أتاحت للمرضي إمكانية السفر والعلاج بالخارج .

– فيما قلصت سلطات الاحتلال عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل فلسطين المحتلة أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية بمعدل ٤٠% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ .

– **<u>وفيما يتعلق بالصحة البيئية : توصلت الدراسة إلي :</u>**

١– ٩٠% من مياه القطاع غير صالحة للشرب بسبب التلوث بالمبيدات ومياه المجارير وعدم معالجتها بالشكل الكافي

٢– ضخ ما يتراوح من ٩٨مليون لتر يومياً من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر المجاور لغزة ، وشكل مما يشكل خطراً صحياً على السابحين والمستجمين بالإضافة إلى تلوث الأسماك والتي تعتبر مصدر غذائي رئيسي للفلسطينيين في قطاع غزة.

٣– لا تزال ٦,٦% من مساكن اللاجئين في مخيمات قطاع غزة غير متصلة بمرافق الصرف الصحي علما أن هذه النسبة لم تتغير منذ سنوات بسبب عدم معالجة الأمر من قبل الأونروا

٤– **890,561** منهم **434,484**إناث) السكان المتضررون, والحاصلين على مياه سيئة النوعية من الباعة في القطاع الخاص .

٥- ومما أضيف من صعوبات خلال السنوات الأخيرة وازداد خلال عام ٢٠١١م هو تلوث كافة أجواء القطاع بسبب الأدخنة المنبعثة من مولدات الكهرباء المنتشرة في شوارع القطاع لتشكل ظاهرة جديدة تضاف للظواهر السلبية في حياة سكان القطاع

- وفيما هو متعلق بالصحة الغذائية والأمن الغذائي : أوضحت الدراسة أن **63** بالمائة في أوساط اللاجئين يعانون من فقدان الأمن الغذائي ، فيما بلغت النسبة العامة ٧١% من مجمل سكان قطاع غزة منعدمي الأمن الغذائي ويعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من الوكالات الإنسانية من أجل صحتهم وسلامتهم والأخطر من ذلك هو أن ٦٥% منهم من الأطفال دون سن **18** عاماً .

- وبلغت نسبة فقر الدم، لدى الأطفال دون الخامسة في قطاع غزة**50 %** بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي .

رابعـاً : الواقـــع التعليمي

هناك ثلاث جهات تشرف علي التعليم في قطاع غزة وهي :

- الحكومية أي السلطة الفلسطينية
- الجهات الدولية أي وكالة الغوث
- الجهات الخاصة أو الأهلية.

يمكن تقسيم المدارس في قطاع غزة للعام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢ حسب الجهات المشرفة وعدد المدارس على النحو التالي:

١ – المدارس الحكومية (٢٤٣) مدرسة و تشكل ٥٧,٧% من إجمالي مدارس قطاع غزة.

٢- المدارس الغوثية (٢٤٣) مدرسة والتي تشكل ٣٥,٣% من إجمالي مدارس قطاع غزة.

٣-المدارس الخاصة (٤٨) مدرسة وهى تشكل ٧% أي من إجمالي مدارس القطاع .

- ويتضح أيضا أن إجمالي عدد المدارس للعام ٢٠١١م قد ازداد بفارق عشرة مدارس عن العام الدراسي السبق بحيث بلغت عدد المدارس ٦٨٨ مدرسة بينما بلغت ٦٧٨ مدرسة في العام ٢٠١٠ ، وتعتبر هذه الزيادة محدودة جداً ولا تتلائم مع الزيادة في أعداد الطلاب وبفعل الزيادة السكانية ، بحيث بلغ عدد الطلاب في العام ٢٠١٠(**458617**) فيما وصل عدد الطلاب إلي (**462957**) وهذا مما يسبب الكثافة المدرسية والصفية وبالتالي يؤثر علي جودة التعلم والاستيعاب لدي الطلاب .

- كما بلغت نسبة الشعب في المدارس الحكومية الي٤٨,٤٦% من إجمالي شعب مدارس القطاع وتقاربت معها الشعب بمدارس الأونروا لتصل إلي ٤٧,٢٥% من إجمالي الشعب -

وتأتي هذه الزيادة بعدد الشعب لدي المدارس الغوثية بسبب افتتاح خمس مدارس جديدة مع العام الدراسي ٢٠١١ / ٢٠١٢ ولم تكن في العام السابق إلي أن ٥,٢٩% من الشعب تحت إشراف الجهات الخاصة .

– كما بلغت نسبة الإناث ٤٨,١% من مجمل عدد الطلاب اللاجئين ضمن المدارس الغوثية

– وفيما يتعلق بالخصائص التعليمية فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد ١٥ سنة فأكثر ٤,٧% في العام **2011** ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ٢,١% و٧,٤% للإناث

– كما أن ٧٩ مدرسة من إجمالي المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترة الواحدة وان هناك ٣١٨ مدرسة أي ٨٠,١٠% لا تزال تعمل بنظام الفترتين.

– هناك حوالي ٩٠% من مدارس الأونروا الابتدائية والإعدادية ، معظمها تعمل بنظام الفترتين، الأمر الذي يجعل الطلاب يحصلون على تعليم مختصر

– كما بلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد في مدارس وكالة الغوث وخاصة الإناث قرابة٤٠ إلي ٤٢ طالب كل ذلك شكل عائق كبير أمام تطور تعليم اللاجئين وخصوصا مع الزيادة في عدد الطلاب ومحدودية عدد المدارس والغرف الصفية

– ومما شكل تحدياً كبيراً أمام التطور التعليمي لدى الطلاب اللاجئين الملتحقين بمدارس الأونروا ففي فترة السنتين ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، بلغ معدل الفقر المدقع في ١٠٨ مدارس أكثر من ٣٠ بالمائة، وبلغ في ١٩ مدرسة ٤٠ بالمائة أو أكثر

– فيما يتأخر الطلبة الذكور عن الإناث بنسبة ١٠ بالمائة في مستويات التحصيل. كما توجد لدى الأولاد معدلات أعلى من الإصابات المدرسية، بتناسب يساوي واحد إلى عشرة بالمقارنة مع الفتيات.

ومن أجل معالجة ذلك، تحاول الأونروا إعطاء الطلاب مساعدة إضافية من خلال مشروع مدارس التميز، ويشمل ذلك:

١– وجبات غذائية

٢– برامج تعليمية صيفية

٣– حصص إضافية في الموضوعات الصعبة

٤– مواد مساندة بهدف تبسيط المنهاج

وبخصوص مشكلات التعليم الجامعي والعالي بلغت فيه معدل البطالة بين الخريجين الشباب ٤٥,٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١

– ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل في قطاع غزة علي استيعاب الخريجين أو حتي جزء منهم بسبب التعطيل الشبه الشامل لمعظم القطاعات الاقتصادية مما زاد من التنافس على الوظائف المحدودة سواءً تلك التي تعلن عنها أو لم يتم الإفصاح عنها للعامة .

– الإعلان الداخلي للوظائف من قبل المؤسسات الحكومية والغوثية ، بحيث أصبح دارج في الآونة الأخيرة الإعلان عن طلب وظائف للموظفين الداخليين لعدم إضافة أعداد جديدة من الموظفين علي الميزانية ، وهذا من شانه أن يبقي أعداد البطالة في أوساط الخريجين يراوح مكانه .

– تشكل الرسوم الجامعية وزر ثقيل علي كاهل الآباء من خلال محاولة توفيرها لأبنائهم – في مراحل التعليم الجامعي ، أو الدراسات العليا– مع تفاقم الأزمات والحصار وزيادة البطالة وزيادة الفقر ، وخصوصاً بين أوساط اللاجئين والأسر المعسرة منها ، مما يشكل عائق أمام العديد من الطلاب في الاستمرار في مواصلة التعليم والتوجه لمساعدة أسرته ووالديه لتوفير الدخل المناسب لهم ، كل ذلك مع عدم وجود جامعات حكومية بالقدر الكافي بقطاع غزة سوي جامعة واحدة وهي جامعة الاقصي .

–و في إحصائية لعام ٢٠١٢ أظهرت أن ٥٠٥١ خريج وخريجة ٣٧٩٤ من جامعة الأزهر، و١٩٣٨ من الجامعة الإسلامية ، و١١١٠ من جامعة الأقصى محجوزة شهاداتهم لعدم دفعهم الرسوم والمستحقات المتبقية عليهم للجامعة.

توصيـــــات الدراسة

من خلال الدراسة والنتائج اتضح واقع اللاجئين جليا..... وعلية أتوجه لكل فرد أو مسئول مؤسسه خاصة أو حكوميه محلية أو دوليه بالقول :

١– **أن هناك في قطاع غزة إنسان إسمه لاجئ فلسطيني** فقد أرضة ووطنه ولحين عودته من حقه أن يعيش ضمن مستويات معيشة أي إنسان بالعالم من حيث العوامل الأساسية السكن الكريم ، والعلاج والتعليم والكهرباء والماء النقي والغذاء الآمن والبيئة المناسبة والأمن

٢– **ضرورة العمل الدءوب من أجل انتشال اللاجئ من الدمار** والانحدار الناجم عن الاحتلال الغاشم ، وأعتقد أنه بمقدور كل الجهات المعنية مساعدة اللاجئ من خلال ، توحيد الجهود وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وإيجاد رؤية موحدة لإعادة اعمار قطاع غزة وتوفير بيئة معيشية مناسبة له اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً ، ويكفيه ما يحدثه الاحتلال من

عدوانية غاشمة بحقه ، فيجب ألا يترك سبيل للإحتلال للإجهاز عليه ومحو قضيته بإنهاء حياته ووجوده أو إرغامه علي الرحيل وطمس هويته كلاجئ ،لأنه الوحيد الشاهد علي قضيته ووجوده يمثل رمزاً للمطالبة بعودته لأرضة بإذن الله .

٣- مساعدة اللاجئ في جميع النواحي ومضاعفة الجهود الخدماتية المقدمة من الأونروا بدلا من تقليصها .

٤- **ضرورة وجود باحثين وكتاب مختصين بشئون اللاجئين،** ، بحيث تهمهم الدراسات البحثية أكثر من الجوانب النظرية والمقالات الإنشائية ، لإبراز معاناة اللاجئين في شتي النواحي ، لان قضية اللاجئ هي جوهر القضية الفلسطينية . ..

مفاهيم توضيحية خاصة بالدراسة

* - تعتمد هذه الدراسة علي آخر إحصائيات لعام ٢٠١١م حتي يناير ٢٠١٢ والخاصة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة داخل وخارج المخيمات من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية،مع إلقاء الضوء علي واقعهم داخل المخيمات وخارجها

* - خط الفقر المدقع : هو التكلفة الدنيا للغذاء الذي يلبي الاحتياجات التغذوي للأفراد. يعكس هذا المقياس بالأساس التكلفة الكلية لاحتياجات استهلاك الغذاء.

* - الأمن الغذائي : تعرف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة الأمن الغذائي بأنه يقصد بالأمن الغذائي توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية.

* تم افتتاح خمس مدارس جديدة ، في عدة مناطق من ضمنها المناطق النائية لتعالج مصدر القلق للتجمعات السكانية هناك ، هذه المدارس هي - مدرسة الرياض في رفح - مدرستان في النصيرات ومدرسة الفخاري - ومدرسة معن ، وحسب بيانات الأونروا يوجد هناك ٤٥ مدرسة في طور الإنشاء ومتوقع الانتهاء منها مع العام الدراسي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ .،أخبار الانروا ، سبتمبر ٢٠١١ ، المكتب الإعلام ، الأونروا غزة

* - مناوبات المدارس المزدوجة : يقصد بالمناوبات المزدوجة النظام الذي تقوم حسبه المرافق في المدرسة ذاتها بتقديم دفعتين متتاليتين من التعليم المدرسي في اليوم الواحد. وهذه

الممارسة تتعارض مع توفير بيئة مواتية لتعلم الطفل. فبالنظر إلى الضغط الذي تفرضه على المرافق والطاقم، فإنها كثيراً ما تؤدي إلى تقصير اليوم المدرسي ونقص المجال والوقت لتنظيم أنشطة لا منهجية.

(مصادر ومراجع الدراسة)

١- إحصائيات وأرقام الأونروا ، نشرة خاصة بوصف مخيمات القطاع ، المكتب الإعلامي ، عمان الأردن

٢- إحصائيات وأرقام خاصة باللاجئين الفلسطينيين حتى تاريخ يناير - ٢٠١٢، مكتب الإعلام، عمان الأردن.

3 – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة The Humanitarian Monitor، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

4 – علاء أبودية زقوت ، ثلاثة وستون عام للنكبة ، دراسة عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، ٢٠١٠م ، دائرة شئون اللاجئين منظمة التحرير .

5 – جدول رقم (١) إعداد الباحث ، بناء علي إحصائيات وأرقام خاصة بأعداد اللاجئين في قطاع غزة الأونروا المكتب الشئون الاجتماعية عمان ، الأردن .

6 – مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، حماية المدنيين: قاعدة بيانات القتلى والجرحى (اطلع عليها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢).

7 – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، معلومات مستكملة عن الحالة الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

8 – الأونروا ، دراسة استقصائية للفقر في إطار برنامج Da'am ، يونية ، ٢٠١١، عمان الأردن .

9- عبد الكريم زقوت ، مشاريع الإسكان العامة في قطاع غزة ومدي ملاءمتها للواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي ، (دراسة في جغرافية العمران) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١١ ،

١٠- مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني ،(التقرير الإحصائي السكني) ٢٠١١م.

١١ – الجهاز المركزي للإحصاء –النشرة الإحصائية الاقتصادية – الصادرة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩.

[١٢]- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة بيانات معابر قطاع غزة، و نشرة(العدد ٣١، تشرين الثاني ٢٠٠٨.

[١٣]- شكل رقم(١)إياد شناعة ، مشاريع إسكان اللاجئين في قطاع غزة ،الجغرافية السياسية ، جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين ، قطاع غزة

[١٤] - ماهر الطباع ، تقرير عن تداعيات حصار قطاع غزة ، ٢٠٠٩ ، غزة .

[١٥] - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير حول : حالة المعابر في قطاع غزة**2011/11/1 - 2011/11/30** ، نقلاً عن وزارة الاقتصاد الوطني ، قطاع غزة

[16] - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين، **19 - 25** تشرين الأول/أكتوبر **2011** .

[17] - الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي ، تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الجمعية العامة- الأمم المتحدة ، الدورة الثامنة والخمسون ، ، نيويورك ،12 / يونيو 2011 .

[18] - ماهر تيسير الطباع مدير العلاقات العامة الغرفة التجارية الفلسطينية تقرير عن ، الحصار - خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار ، يوليو ٢٠٠٨م ، غزة.

[19] - صالح يوسف الدقس ، تقرير عن ضحايا الأنفاق والمناطق العازلة ، ديسمبر ٢٠١٠م

[20] - غازي الصوراني ، دراسة: الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة ، ٣ / ١٠ / ٢٠٠٩م .

[٢١] - ماهر تيسير الطباع ، تقرير عن (اثر انقطاع التيار الكهربائي على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة) ، **6** تشرين الأول ٢٠١١

[٢٢] - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير بعنوان : قطاع غزة حصار لم يتوقف واعمار لم يبدأ ٢١ ديسمبر ٢٠١١

[٢٣] - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين، **19 - 25** أكتوبر **2011** .

[٢٤] - المراقب الاقتصادي الاجتماعي - العدد١٦ - آذار ٢٠٠٩

٢٥- جدول رقم (٣) إعداد الباحث بناء علي إحصائيات الأونروا حول المستوي المعيشي للاجئين ، المكتب الإعلامي الأونروا، غزة .

[٢٦] - اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ،دراسات وأبحاث ، ،منشورة بتاريخ ٢٤ - ٣ - ٢٠١٠م غزة ، فلسطين .

[٢٦] – الأونروا ، النداء الطارئ ٢٠١٢ ، نقلا عن (اليونسكو التقييم النفسي والاجتماعي للتعليم في قطاع غزة ، توصيات الاستجابة)

[٢٧] – مجلس حقوق الإنسان : المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م ، الجمعية العامة ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٥ / سبتمبر ٢٠١١م .

[٢٨] – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير عن المساعدة من الأونكتاد إلي الشعب الفلسطيني ، الأمم المتحدة ، جنيف ، ١٩ يوليو / ٢٠١٢ .

[29] – الأوضاع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، غازي الصوراني ، ١٥ يناير ٢٠١١م .

[30] – الأرقام المذكورة تشمل سنة **2010** بأكملها وتغطي كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر من سنة . **2011** مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،" الراصد الإنساني الشهري(أيلول/سبتمبر.) **2011** .

[31] – صالح يوسف الدقس ، تقرير عن ضحايا الأنفاق والمناطق العازلة ، ديسمبر ٢٠١٠م

[32] – الأونروا ، النداء الطارئ ، ٢٠١٢ ، القدس ، فلسطين .

[33] – إعداد الباحث بناء علي معلومات إحصائية من اراشيف دائرة الصحة الأونروا للأعوام الواردة بالجدول ، الأونروا غزة .

[34] – بيانات وإحصائيات دائرة الإعلام حول الواقع الاقتصادي للاجئين ، الأردن ، عمان.

[٣٥] – مركز الإحصاء الفلسطيني إحصائيات لعام الواقع التعليمي ،٢٠١٠م رام الله ،.

٣٦– علاء محمد أبو دية ، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان :(الفصل التعليمي) أوضاع اللاجئين في قطاع غزة ، ٢٠٠٧ ، ج .م .ع ، القاهرة .

[٣٧] – جريدة الحياة الجديدة، الصادرة في تاريخ ٢٦ / ١٠ / ٢٠١١م

[38] – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير حول : حالة المعابر في قطاع غزة**2011/11/1 – 2011/11/30**

[39] – اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ، دراسات وأبحاث ، تقرير عن : أجسام مواطني غزة "مسرطنة" جراء يورانيوم الحرب ، نشرت في تاريخ **2010/3/31** .

[40] – إعداد الباحث بناء علي إحصائيات وأرقام دائرة الخدمات الصحية ، الأونروا ، الأردن ، عمان .

[41] – أرشيف الأونروا ، الدائرة الصحية ، عمان الأردن ، ٢٠١١م .

[42] – الجهاز المركزي للإحصاء ،المؤسسات الصحية ، ٢٠١٢م ، رام الله ، فلسطين

[43] – إحصائيات وأرقام خاصة باللاجئين الفلسطينيين حتى تاريخ يناير / ٢٠١٢م .المكتب الإعلامي الأونروا غزة .

44 – اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ،دراسات وأبحاث ، (ألف يوم علي الحصار) ،منشورة بتاريخ ٢٤ – ٣ – ٢٠١٠م غزة ، فلسطين

[45] – بيانات مشروع "متابعة أداء المعابر" بيان بعنوان :محطة توليد الكهرباء في غزة تعاني عجزا في السولار يصل إلى ٤٠% ،وكالة معا للأخبار ،نشر في ،السبت ٢٠١٠/٠٤/٠٣ الساعة ١٠:١٧ .

[46] – مجلة رعاية وتنمية الطفولة، صادرة عن مركز رعاية وتنمية الطفولة، جامعة المنصورة، العدد (٢) المجلد (١) السنة الثانية ٢٠٠٤م

[47] – مركز المعلومات الصحية ، أرشيف وزارة الصحة ، قطاع غزة قطاع غزة .

[48] – منظمة الأغذية والزراعة ، وضع الأمن الغذائي في العالم،٢٠٠٩م .

٤٩– لقاء أجراه الباحث مع عدد من الخريجين من الجامعات الفلسطينية بغزة لعام٢٠١٠ وعام ٢٠١١ ، ومن حملة الشهادات العليا (الماجستير) ،حزيران / ٢٠١٢م .

[50] – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير عن : قطاع غزة حصار لم يتوقف واعمار لم يبدأ ، يونيو ٢٠١٠ – نوفمبر ٢٠١١ .

[51] – الأونروا ، النداء الطارئ ٢٠١٢ م القدس فلسطين .

[52] – دراسات وأبحاث ، دراسة بعنوان (٣,٧ % من الأطفال الفلسطينيين عمال عام ٢٠٠٩) **2010/4/5** اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار

[٥٣]– وكالة أنباء وفا ، فلسطين – (ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل المحلية) ٨–١٠–٢٠١١ السبت .

٥٤– Sustaining Achievements in Palestinian Institution–Building and Economic Growth

World Bank report to the AHLC, 18 September 2011

٥٥– Mr. Alaa M. abo daya Zaqout ،Division Of Refugees Affairs Present study of The Conditions Of Palestinian refugees In Gaza Strip Between suffering and the reality of the asylum (Economic – social – health – education – August– Palestinian refugees In Gaza

Strip -2009

56- Death anxiety, PTSD, Trauma, grief, and mental health of Palestinians victims of War on Gaza, GCMHP, available at: www.gcmhp.net.

٥٧-Information- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East- UNRWA - HQ (Amman)- 2012 .;..

58 - UNRWA-GAZA FIELD.2006

59 ¯ Palestinian State-Building: An achievement at risk" (UNSCO report to the AHLC,

60-Information is based on the UNRWA Registration Statistical Bulletin No. (04/2011)
by Department of Relief & Social Services - UNRWA - HQ (Amman

61- UNCTAD, "The Palestinian Economy: Towards Recovery & Sustained Growth", December 2009

62- World Bank, "Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development", April 2009

63-World Bank (٢٠٠٨). Technical Paper I – Borders and Trade Logistics. Washington, D.C.

ملاحظة : الدراسة موثقة حسب معايير البحث العلمي لدي الباحث ضمن دائرة البحث العلمي ودائرة الدراسات والمعلومات الفلسطينية : أيار/ ٢٠١٢

أ . علاء أبو دية زقوت :

al11975@hotmail.com